# المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية يصدرها المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

العدد السابع وتسعون - كانون الثاني ٢٠٢١

No. 97 Jan. 2021


## لتتحقق ارادة وأماني شعبنا العراقي في العام الجديد ٢٠٢١ بالأمان والحرية والعيش الكريم

# أوهام وامنيات العام الجديد ٢٠٢١

عدنان سمير دهيرب

مع بداية كل عام جديد ونهاية عام مضى ، تأخذ الناس بأعلان امنياتها والبحث عن يوم اخر اكثر اشراقاً عسى ان يتفتح بين الاحلام والاوهام .

مضت عقود ونحن نحلم والادق نتوهم للهروب من واقع ملوث ، وعمر ضاع بين الحروب والحصار والارهاب والصراع السياسي والاجتماعي وغياب العدالة الاجتماعية وفقدان الخدمات .

كل حين ونحن في أزمة تنتج أخرى ، ونتمنى تحقيق الامن والاستقرار وسيادة القانون والخلاص من الدكتاتورية والاستبداد وهدر قيمة الانسان ، الذي اضحى رقما يلاحقه الاغتيال النفسي والسياسي .

في بداية كل سنة نوقد شموع الامال والاحلام وتلك رغبة ينماز بها الانسان كي تستمر الحياة والقدرة على العيش فيها ، ودونها ينعدم الأمل والوصول الى الافضل أو السعادة التي ينشدها المرء ، تلك المفردة التي طالما سعى اليها الناس ، ولكنها ظلت شبحاً أو سراباً .

ولكن لماذا تتحول أحلامنا الى أوهام ، رغم تفاؤلنا بغد أفضل هل بسبب الطبقة الحاكمة ؟ أم بالشعب الذي أنتج حاكماً تقوم سياسته على التضليل والخداع ونشر الجهل والتخلف وغياب الوعي ليتحول بعد حين الى صنم ، تضفي عليه هالات من القدسية ، الالقاب الرمزية ، الطاقات "الخارقة" والعقل "الجبار" والرغبة بالخضوع والخنوع لأوامره وعدم التحرش ومخالفة ما يرى وما يفكر ويقول ليتحول خلاف ذلك الى متمرد وخصم يجب قمعه والقضاء عليه .

نعيش على الاوهام بعدما غابت الحاجات الانسانية التي حددها سلم ماسلو قبل عقود من الزمن والتي تتمثل بالحاجات المادية والفسيولوجية كالطعام والماء والسكن والزواج وغيرها والتي تراجعت كثيرا مع ارتفاع نسبة الفقر الى ٣٢٪ أو ١١ مليون و٤٠٠ الف من عدد السكان البالغ عددهم ٣٩ مليون نسمة ، والعيش في الهوامش أو في العشوائيات التي بلغ عددها ثلاثة الاف عشوائية تتوالد سنوياً مع أزدياد عدد السكان وارتفاع نسبة الفقر ، واصدار قرارات لا تنسجم مع تطلعات الشعب كتخفيض قيمة الدينار إزاء الدولار ، وفرض ضرائب جديدة على رواتب الموظفين مما يسم بزيادة نسبة الفقر وتصدع الطبقة الوسطى .

والحاجة الى الامان المفقود مع تعدد الجهات المسلحة من داعش واخواتها التي اغتالت السلام وسرقت الأمن الفردي والمجتمعي ، وأضحت أحدى مؤشرات هشاشة الدولة .

والحاجة الى الانتماء ، إذ أن الانسان لا يمكن ان يعيش بمعزل عن الناس ، الذين فككتهم ايديولوجيا الاحزاب على اسس طائفية ودينية وقومية .

والحاجة الى الاعتبار والتقدير من الآخرين ، بالافكار الناضجة وحرية التعبير عن الرأي الذي أضحى مهدداً بالقانون المزمع تشريعه - قانون جرائم المعلوماتية - أو من الجهات المختلف معها بالرأي والمعتقد .

والحاجة الى تحقيق الذات بتطوير مهاراته وامكانياته الذاتية وعدم اقصائه من قبل الاحزاب ، وتشريع القانون القسري للأحالة على التقاعد الذي أزاح معظم الكفاءات والخبرات من مفاصل الدولة .

فالحلم بالمستقبل لم يعد امنيات وتنبؤات غيبية ، تسطرها العرافات والعرافين والمنجمات والمنجمين ، في مواقع التواصل الاجتماعي و تتمسك بهم بعض القنوات الفضائية وأصبحوا جزءاً من برامجها مما يسهم بتسطيح العقول مستغلين حالات الخوف والقلق وعدم الاستقرار التي يعيشها الفرد .

لقد اصبح الحلم يحظى بأهتمام الباحثين وتقسيمه الى ذاتية ووطنية ، ودراسته وفق أسس علمية تقوم على استقراء الواقع واستشراف المستقبل بهدف تطبيقه ، غير أن المشكلة تكمن في الفجوة بين الطبقة الحاكمة والجمهور الذي ظل بعيداً عن المشاركة في صنع القرارات لبناء المستقبل وعدم الافادة من الموارد الطبيعية والبشرية لتجسيد الحلم الذي أضحى وهماً لسد النقص وترميم الذات ومحاولة معالجة الواقع المضطرب .


المنتدى الديمقراطي العراقي

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Monthly magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum


## دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة .

# المطالب العراقية المؤجلة

## زهير كاظم عبود

تقدمت الحكومة الحالية ببرنامجها بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٧ الى مجلس النواب ، والبرنامج المذكور يمثل الاطار العام لعملها للفترة المقبلة، كما يحدد الأولويات التي تسعى لتحقيقها ، وبذلك تكون الحكومة ملزمة بتنفيذ فقرات برنامجها الذي قدمته الى مجلس النواب ، وهذه الالتزامات لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة ، الا أن عددا من فقرات هذا البرنامج يعد الشروع بها لتحقيق الهدف الأساسي بمثابة التنفيذ ، ومنها إجراء الانتخابات المبكرة الحرة والنزيهة، وهذا المطلب الذي شرعت حكومة السيد الكاظمي بتنفيذ مراحلة الأولى يرتبط ارتباطا وثيقا بفقرة مهمة أخرى ، لايمكن أن تتحقق صورة الحرية والنزاهة دون ذلك ، وهو حصر السلاح بيد المؤسسات العسكرية والحكومية حصراً ، ولم تزل هذه الصفحة التي تعيق معالم الحياة والسلام داخل المدن العراقية تشكل هاجسا ورعبا ، لا يمكن أن تجري الانتخابات ما لم يشعر المواطن العراقي أنه يتمتع بالحرية والأمان ، ولم تلمس الناس الخطوات الايجابية التي تباشر وتسهم في انهاء ملف السلاح المنفلت، وبقاء هذا الملف وبهذا الشكل يدفع الناس للعزوف عن المشاركة حفاظا على حياتها وأمنها .

كما ان تعثر ملف التحقيق مع قتلة مئات من الشباب المدنيين المحتجين ، وحالات الاختفاء والخطف الجارية من دون توقف ، يؤشر لنا بأن تقاعسا ومماطلة لكشف حقائق هذا الملف، وهو حديث الشارع اليوم، وعدد من حالات الاغتيال والخطف وثقتها كاميرات المراقبة، كما ان عددا آخر من الحالات تمت أمام مفارز وعناصر الشرطة والأمن والمواطنين، وأرقام سيارات الجناة مكشوفة ومعروفة المرجعية ، وبالرغم من مضي مدة أكثر من ثمانية أشهر على تسلم السيد الكاظمي رئاسة الحكومة ، فإن الشعب لم تزل عيونه وفي مقدمتهم أسر الشهداء والمخطوفين ترنو الى نتائج تليق بسمعة العراق وتحفظ دماء الشهداء وحقوق أسرهم .

ومع إمكانيات الحكومة المتواضعة في التصدي لجائحة كورونا، ويلحق بها تلك الإمكانيات البائسة التي تسيطر على مستشفياتنا وقدراتنا في النظام الصحي ، الا ان القدر ويد الله كانا أكبر من هذا الملف ليقل عدد المصابين وعدد المتوفين جراء هذا الفيروس الفاتك ، مع ان الحكومة لم تتخذ الوسائل والسبل لغلق الحدود وتقليص الاستيراد للفواكه والخضراوات وغلق بعض الأماكن التي تعتمد على التجمعات، وتحديد التجوال ومنع التظاهرات والاحتفالات الا أن عدم الاكتراث والاستخفاف بالفيروس كان سائدا في جميع أنحاء العراق بما فيها دوائر الدولة .

ويأتي ملف مكافحة الفساد ليكشف لنا وبشكل مخجل عددا من الملفات والحالات التي لا تحقق الهدف والغاية من برنامج المكافحة الذي تنتظره الناس ، ولم تخدش الحكومة جدار رأس من رؤوس الفساد ، ولا ما زلت المافيات التي تعيث بالبلاد فسادا ومستمرة بهذا الفعل، ورغم طرح الحكومة انها ستطلق الحوار الوطني مع حركة الاحتجاج السلمي ، فإنها تركت المواجهة بين متطرفين من حركات سياسية وبين الشباب المحتجين من المدنيين ، وجوبهت هذه الحركات بالرصاص الحي أكثر من مرة ، مما يؤكد ان غياب المساءلة القانونية وتحديد المقصرين في معالجة حالات إطلاق النار الحي على المتظاهرين الذي يشكل جريمة جنائية، فلم تتم محاسبة من يرتكب هذا الفعل .

وكنا نأمل ان تستمع الحكومة لمطالب المحتجين بدلا من الاعتماد على عدد من الأسماء، حتى يمكن ان تتوصل معهم الى حلول مؤقتة او وسطية بدلا من خسائر الأرواح ، وانتهاك الأمن المجتمعي ، خصوصا ونحن امام مواصلة الصفحة الأخيرة لملاحقة فلول الإرهاب المتمركزة في مناطق الحدود في محافظة ديالى وكركوك والأنبار ، والتفرغ لكنسهم من ارض العراق نهائياً .

ولم يزل ملف تواجد القوات الأجنبية يدور ضمن حلقة مفرغة، فلا حكومتنا صريحة وواضحة في معالجة الملف، ولا مجلس نوابنا الموقر جريء في سن قانون يعالج ذلك، ولا تعرفنا على حقيقة التواجد العسكري للعديد من الدول على الأرض العراقية ، لأننا فعلا بحاجة الى رؤية وطنية تحدد مستقبل هذه القوات على الأرض العراقية ، وأخيرا ملف النازحين الذي يرتبط بشكل وثيق بتوفير الأماكن التي تليق بالإنسان العراقي الذي تم تهجيره من بيته ومكان عمله قسراً ، وأن يتم توفير فرصة العمل التي يعيش منها مع أسرته .

إن حماية المواطن مهما كان دينه او مذهبه او قوميته من مهام الحكومة الأساسية ، وعلى الحكومة ان تنتبه لما يحدث في مدينة الموصل وضواحيها ، وما يتعرض له المكون المسيحي والأيزيدي ، بعد ان تعرضت لها عصابات داعش الارهابية بأبشع الوسائل والجرائم ، مع التأكيد على قيم المواطنة ، التي يجب أن تعم على جميع المكونات العراقية من دون استثناء ، وان يتم بإحكام غلق ملفات التغيير السكاني في مناطقهم .

وأخيرا ومع أننا نمر بأزمة اقتصادية خانقة نتيجة الجهل في ممارسة السياسيات الخاطئة من قبل الحكومات المتعاقبة ، ونتيجة للفساد الذي تفشى وانتشر من دون رادع او عقاب، فأن اعمال العقل والحكمة في فقرات الموازنة مطلوبة حتى يمكن مناقشتها بهدوء وتروٍ لغرض اقرارها من قبل نواب الشعب ، واضعين بعين الاعتبار الوضع الاستثنائي الذي يمر به العراق ، ونأمل ان تكون هناك قرارات وإجراءات اقتصادية يتم تقديمها من قبل خبراء وعلماء في معالجة الأزمات حتى يمكن ان تمر، وأن نستعيد بعضا من عافية العراق، فالزمن يمضي والتاريخ يكتب .

# المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان يدين العنف المفرط ضد متظاهري ساحة الحبوبي

تعرضت محافظة ذي قار مؤخراً الى عمليات اغتيال وخطف وقتل وإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين السلميين الذين يطالبون بإيقاف حملات الإعتقال للنشطاء في الحراك الشعبي وإطلاق سراح من تم إعتقالهم وتقديم القتلة الى العدالة .

ان تصفية الحسابات بين الجهات المسلحة التي تحاول خلط الامور والسيطرة على هذه المدينة المجاهدة ادى الى تدهور الوضع الامني واستشهاد احد افراد الشرطة وجرح اكثر من (١٢٠) شخصاً من المحتجين المدنيين ومن عناصر القوات الامنية ، واعتقال العشرات .

إننا في المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان نحذر من تصاعد العنف لكسر ارادة الشباب المنتفض وندعو الى التهدئة وتصحيح المسارات لعدم وقوع الصدامات والانفلات الامني، ومعالجة المطالب والحد من حملات الاعتقالات التعسفية والاغتيالات ، وايقاف كافة الاعمال الاستفزازية والانتقامية واطلاق الحريات العامة .

وكانت اخر مجريات الاحداث في المحافظة العثور على جثة المسعف « حيدر ياسر » في ٦/كانون الثاني/٢٠٢١ بعد اختطافه قبل يومين من مليشيات مسلحة ، واغتيال المحامي والناشط «علي الحمامي» رئيس غرفة محامي الشطرة بمحافظة ذي قار في ٨/كانون الثاني/٢٠٢١ ، واعتقال احد الطلبة الشباب في الاعدادية المركزية في مدينة الناصرية لمشاركته في التظاهرات الاخيرة من قبل مفرزة من عناصر الشرطة المحلية بدون امر قضائي والاعتداء عليه في ١٢/كانون الثاني/٢٠٢١ .

ان المنتدى العراقي يدين استخدام العنف المفرط ضد المدنيين في مدينة الناصرية الصامدة وساحات التظاهرات الاخرى وملاحقة الناشطين واعتقال الفاعلين في الحراك الشعبي من خلال المداهمات الليلية لمنازلهم بقوات كبيرة مدججة بمختلف انواع الاسلحة مما يؤدي الى بث الخوف والرعب والهلع في صفوف العوائل والاطفال دون مراعاة للتقاليد والاعراف الاجتماعية والقانونية .

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

١٣ / كانون الثاني / ٢٠٢١

# الدوغماتيـة .. مرض حكّام العراق

أ. د. قاسم حسين صالح *

تعدّ (الدوغماتية)احد أهم واخطر اسباب الأزمات السياسية والاجتماعية في العراق والعالم العربي.ومع ذلك فان السياسيين والاعلاميين يتعاملون معها كتعامل من ينشغل بوصف اعراض المرض ولا يلتفت الى تشخيص سبب العلّة..التي نكشفها لكم الآن .

تعني (الدوغماتية Dogmatism): الجمود العقائدي،الجزمية الفكرية،القطعية، العقيدية..غير ان اكثرها تداولا هو اصطلاح الجمود الفكري ، ولقد انشغل الفلاسفة بتحديد مضمونها،فمنهم من وصفها بانها طريقة منغلقة للتفكير،يمكن ان تصاحب اية ايديولوجية بصرف النظر عن محتواها ما اذا كانت دينية او علمانية.ومنهم من وصفها بانها تنظيم معرفي مغلق نسبيا خاص بمعتقدات ولامعتقدات الشخص بخصوص الحقائق والوقائع والسلطة المطلقة، فيما حددها آخرون بعدم قدرة الفرد على تغيير افعاله او اتجاهاته حتى لو تطلّب الموقف ذلك، وحددها آخرون بأقوال مطلقة من غير سند او برهان ، وصنفها آخرون بانها صفة الأفراد الذين يسعون الى فرض آرائهم بالسلطة،او بالنفوذ ،وانتهى آخرون الى انها الاعتقاد الجازم واليقين المطلق المستند الى مباديء تقليدية راسخة دون البحث عن وجه الحق في التسليم بها. ولأن الجمود الفكري (الدوغماتية) يعدّ من وجهة نظر علماء النفس والاجتماع السبب الرئيس للخلافات السياسية التي غالبا ما تنتهي بحروب، وأنه (مرض)خالقي الأزمات من القادة السياسيين،فقد ظهرت حوله نظريات اشهرها نظرية روكيتش التي تناولها في كتابه (العقل المنفتح والعقل المنغلق). وعلى وفق هذه النظرية فأن الافراد منفتحي العقول (غير الدوغماتيين،غير المتطرفين)، هم الذين يقبلون التخلّي عن بعض معتقداتهم اذا ما اقتنعوا بخطئها، ويقبلون الافكار الجديدة اذا ساندتها ادلة قوية، اما الافراد منغلقي العقول (الدوغماتيون،المتطرفون) فهم الذين يرفضون الافكار الجديدة مهما كانت قوة الادلة التي تساندها، ويتشبثون بمعتقداتهم القديمة حتى ان ثبت خطؤها .

## نظرية التصنيف

وعلى وفق نظرية التصنيف الاجتماعي فان الناس ينزعون الى تصنيف عالمهم الاجتماعي الى صنفين " نحن " ( أو الجماعة الخاصة بالفرد ) و " هم " (أو الجماعة الاخرى ) ، وانهم يتحيزون لجماعتهم ويبالغون ويعظّمون ايجابياتها ويغمضون اعينهم عن سلبياتها ، فيما يعمدون الى تضخيم سلبيات الجماعة الاخرى وغضّ الطرف عن ايجابياتها،وهذا ما كنّا نحتنا له مصطلحا جديدا بعلم النفس بأسم (الحول العقلي)، واثبتنا ان حكّام العراق .. حولان في السياسة ، لقد توصلت الدراسات السيكولوجية الى ان الدوغماتي (الجامد فكريا) لا يسمع الا نفسه ولا يرى غيره ولا يتقبل الرأي الاخر، وليس هذا بسبب عدم كفايته الشخصية وانما بسبب شعوره بأنه منبوذ من قبل الآخرين، وهذا ما حدث لقادة احزاب الأسلام السياسي في العراق في انتخابات ٢٠١٨ التي عزف عن المشاركة فيها اكثر من ٨٠ بالمئة من الناخبين العراقيين .

## حكام العراق

ولك ان تراقب حكّام العراق تجد أن اغلبهم يسارع الى رفض أي دليل او مناقشة تتعارض مع معتقداتهم، وينظرون الى الامور الجدلية على انها ابيض واسود فقط، وغير قادرين على التخلي عن ارائهم حتى لو بدا لهم خطؤها، بعكس صاحب الفكر المنفتح الذي يتشوق لمعرفة الجديد سواء كان موافقا لما يرى ام مخالفا له .

والمفارقة ان صاحب الفكر المنغلق لا يشعرك بأنه شخص عقلاني منطقي،كقول من كانت امور العراقيين بيده بأن العلمانية كفر وزندقة، لأنه متخندق مع نفسه ومتبرمج على معتقدات ومفاهيم جاهزة وقطعية .. يحفظها عن ظهر قلب ، دون ادنى اعتبار لمشاعر الآخرين، سيما اذا كان الشعب متنوع المكونات والمعتقدات كالشعب العراقي الذي يحتاج الى حاكم منفتح عقلياً.

والدوغماتية تفضي الى التعصّب وتعمل على تشكيل شخصية بمواصفات معينة، اوضحها .. صلابة الرأي التي لا تسمح له بأن يتزحزح عنه،والميل الى التسلط والعدوان الذي يسقطه على الجماعات او الاشياء التي يتعصب ضدها. وسيكولوجيا، يجد المتعصبون في احقادهم على الاخرين تفسيرا مبررا عن دوافعهم ورغباتهم المكبوته بما فيها الانتقام، ويعدون التسامح مع الخصوم ضعفا او جبنا، ولك ان تتذكر ما حدث بين عامي (٢٠٠٦ و٢٠٠٨ ) التي راح ضحيتها الآف الأبرياء من العراقيين بسبب دوغمايتهم .

وللتاريخ،كانت الدوغماتية هي التي اسقطت (الأخوان) في مصر،وهي التي ادخلت في نفق مظلم فريقي الصراع في اليمن (الحكومة والحوثيون) اللذين تفاوضا في الكويت (نيسان-ايار ٢٠١٦ والى الآن٢٠٢١ ) ما تفقا! والمفارقة ان الدوغماتية كانت هي السبب في بقاء سياسيين عراقيين في السلطة سبعة عشر عاما برغم انهم افشل وافسد من حكم العراق في تاريخه السياسي، بأن نجحوا في ايصال معظم العراقيين من ذوي الاصابع البنفسجية الى ان يكونوا في دوجماتيتهم مثل حصان العربة..لا يرون الا الذي امامهم، حتى اذا كان في حساباتهم احتمال ان يكون طريقهم الى .. المقبرة ! .

* مؤسس ورئيس الجمعية النفسية العراقية

# الانتخابات العراقية وتدوير الزوايا

د. عبد الحسين شعبان

أعلن رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي يوم ٦ يونيو (حزيران) ٢٠٢١ موعداً لإجراء الانتخابات التي كانت إحدى المطالب التي رفعتها ساحات الاحتجاج منذ شهر أكتوبر/تشرين الأول العام ٢٠١٩، وكانت بعض الكتل والكيانات السياسية قد أعلنت عن استعدادها لخوض الانتخابات طارحة «أحقّيتها» في تولّي منصب رئاسة الوزراء، ولا سيّما كتلة سائرون بقيادة مقتدى الصدر باعتبارها تمثّل «الكتلة الأكبر» في البرلمان الحالي، إلّا أنّ هناك أوساطاً شعبيّة بدأت تشكّك في إمكانية إحداث تغيير بواسطة الانتخابات لوحدها دون إجراء إصلاحات جذريّة في بُنية النظام السياسي والقانوني، فهل ستؤدي الانتخابات إلى تحقيق الأهداف المنشودة لحركة الاحتجاج الواسعة التي قدّمت أكثر من ٦٠٠ شهيد ونحو ٢٠ ألف جريح ومعوّق؟ أم أنها ستعمّق الأزمة بتدوير الزوايا ؟

وإذا كان هناك شبه إجماع شعبي على ضرورة التغيير، سواء بالانتخابات أم بغيرها إلّا أنّ هناك طيفاً واسعاً من المجتمع أخذ يتلمّس عدم جدوى التعويل على الانتخابات لوحدها في ظلّ قانون انتخابي لا يلبّي طموحها، لأنّ ذلك سيؤدّي إلى المزيد من الإخفاق ويمنح «الشرعيّة» للقائمين على الحكم في إطار منظومة ٩ نيسان (إبريل)، تلك التي استأثرت بالسلطة ما بعد الاحتلال، والتي مارست نوعاً من الحكم أدّى إلى تشويه الفكرة الديمقراطية، خصوصاً في ظلّ دستور قام على مبدأ «المكوّنات» التي لا تعني سوى المحاصصة الطائفية الإثنية على حساب المواطنة المتساوية والمتكافئة .

وهذا يعني هزيمة عمليّة التغيير عبر «خيار الانتخابات» القادمة بالصورة التي جرت فيها والآليات التي اعتمدتها والتقنيّات التي سارت عليها سابقاً وتبديداً للتضحيات الجسام التي اجترحتها حركة الاحتجاج، حيث سيصاب المواطن بخيبة أمل مريرة تزيد من معاناته، لأنّ البرلمانات التي أنتجتها الانتخابات السابقة توزّعت بين قوائم وحصص للكتل والجماعات السياسيّة ذاتها دون تغيير يُذكر. وظلّت الائتلافات الثلاثة «راسخة» بين الشيعيّة السياسيّة التي لها موقع رئاسة الوزراء والسُنّية السياسية التي لها موقع رئاسة البرلمان والكردية السياسية التي لها موقع رئاسة الجمهورية، وخصوصاً لفريق منها، أمّا الفريق الآخر فله وزارة الخارجية أو وزارة المالية، ناهيك عن التوزيعات الأخرى لبقيّة المواقع التي يُطلق عليها السياديّة .

إنّ ذلك يعني تراجع إنتاج طبقة سياسية جديدة خارج نطاق البلوكات القائمة، واستمرار صيغة الائتلافات الحاكمة بتدوير طاقمها في إطار زوايا مغلقة، وقد ظلّت التجربة اللبنانية لنحو ٧ عقود من الزمان تدور داخل الدائرة نفسها، والتي تكرّست بعد انتهاء الحرب الأهلية وتوقيع اتفاق الطائف العام ١٩٨٩، حيث تكرّر تدوير الزوايا على نحو تستطيع كل زاوية منها أن تعطل الزوايا الأخرى لما يسمّى بـ«الثلث المعطّل» .

ويبدو أنّ التجربة العراقية اقتفت أثر التجربة اللبنانية، الأمر الذي سيزيد من الإحباط الشعبي ويضعف من الاندفاع الذي يطالب بالتغيير ويعوّل على الانتخابات كإحدى وسائله بسبب بقاء القديم على قِدمَه، واستمرار الطبقة الحاكمة بمواقعها على الرغم من فشلها المزمن في تحقيق الحدّ الأدنى من حقوق المواطن في ظلّ استمرار الفساد المالي والإداري وانفلات السلاح واستشراء ظواهر العنف والإرهاب والتغوّل على الدولة، بتقديم مرجعيات ما دونها إلى ما فوقها باسم الطائفة أو الدِّين أو العشيرة أو الحزب أو المنطقة أو الجهة، ناهيك عن تدهور الخدمات الصحية والتعليميّة والبلديّة وارتفاع معدلات البطالة وازدياد مستويات الفقر والجريمة، لذلك انحسرت جاذبيّة الانتخابات، حتى أن انتخابات العام ٢٠١٨ لم يشارك فيها سوى ٢٠٪ من مجموع الناخبين، فلم يعُد الصندوق الانتخابي أملاً في التغيير، لأنّ ما يخرج عنه بالتزوير أو حسب الاصطفافات التي يوفرها القانون الانتخابي كان يعيد إنتاج الطبقة السياسية ذاتها.

وإذا كان شعار «الثورة في صندوق الاقتراع» وهو عنوان كتاب لي عرضت فيه تجارب دولية منذ التسعينات في أمريكا اللاتينيّة والبلدان الاشتراكية السابقة، إضافةً إلى نجاح نيلسون مانديلا بالفوز في انتخابات ديمقراطية أدّت إلى وضع حدّ لنظام الفصل العنصري الذي دام ما يقارب ثلاثة قرون من الزمان، فإنّ الأمر يحتاج إلى توفّر مستلزمات ضروريّة سياسيّة وقانونيّة وأمنيّة وإجرائيّة ، وفي حالة غيابها سيتم تدوير الزوايا الحادّة، الأمر الذي سيزيد الأزمة العراقيّة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعية حدّة ؟

لقد حكمت الشيعيّة السياسية لثلاث دورات ونيّف في العراق منذ العام ٢٠٠٥، وكذلك حكمت الإثنية الكُردية إقليم كردستان بالتقاسم بين الحزبين منذ العام ١٩٩٢، فهل تغيّرت الصورة أم ازدادت تعقيداً؟ إنّ نقطة البدء تكمن في إصلاح النظام القانوني والدستوري بإلغاء كلّ ما من شأنه إعاقة تطبيق المعايير الديمقراطية وإزالة الألغام العمليّة التي تعترض ذلك، ولا سيّما العُرف المعتمد تحت عنوان «التوافق» الذي هو في حقيقته نظام للمحاصصة، ولا بدّ أن يعترف الجميع بوجود الأزمة وأن يُبدوا الرغبة في حلّها بالتوصل إلى عقد اجتماعي جديد لتأصيل المواطنة وتعميق الفهم السليم لدور البرلمانيّ باعتباره مشرّعاً ورقيباً لما فيه خدمة المجتمع، وذلك برفع درجة الوعي الحقوقي المجتمعي بأهميّة وظيفة الانتخابات وما ترتّبه من نتائج على صعيد التغيير .

# البحث جار عن وطن مفقود

لويس إقليمس *

شاءت الأقدار أن يقع العراق وسط بلدان سفيهة لم تتوقف أطماعُها ولا تراجعت أحقادُها ولا خبت دسائسُها يومًا للإيقاع به أرضًا وسماءً ومياهًا وحضارة وثقافة وتنوعًا في شعوبه المتجانسة منذ أصول التاريخ. فكلُّ الأنظار وكلّ الكيانات وكل الدول، الصديقة قبل العدوّة، كانت وماتزال متوجهة صوبه وتسعى لنهش ما تبقى من جسمه العليل بسبب قسوة عوادي الزمن ومؤامرات بلدان الخارج التي أفقدته هيبتَه وسلبته سيادته وجعلته في مصاف الأمم والشعوب الأكثر تخلّفًا في كلّ شيء، بل متذيّلاً صفوف بلدان العالم. وهي بفعلتها الخبيثة، قد قرّبته هذه الأيام من شفير الإفلاس بالرغم من طفوه على مليارات البراميل النفطية ومكامن الغاز إلى جانب تميّز جلّ أراضيه وتمتعها بثروات معدنية وطبيعية ليس لها مثيل في دول المنطقة حصرًا ، ناهيك عن منابعه المائية ونهريه الخالدين اللذين تسعى دول الجوار الخبيثة ما تمكنت، من صدّ المياه عنهما وتجفيف قاعيهما بهدف الإيقاع بشعب العراق وتجويعه إن أمكن مع سبق الإصرار والترصّد وبلا خشية من ربّ العباد ولا استحياء بشريّ. بل إنّ سلوك بعض هذه الدول، ومنها دول الجوار حصرًا، شمالاً وجنوبًا وشرقًا وغربًا وبلا تمييز ولا استثناء، تسعى وبكلّ صلافة وبحقد أسود دفين للإتيان على ما تبقى من هيبته وسيادته وطيبة أهله بشتى الوسائل والأدوات لجعله أضحوكة وألعوبة وبقرة حلوب لطوابير من الأغراب والدخلاء عنه من ساسة الصدفة والجماعات والعصابات والفئات المقتاتة على الكومسيونات وما تدرُّه عليها العقود الفاسدة الكثيرة والمنافذ الحدودية من موارد بأشكالها وما تحصل عليه بفعل الاتفاقات المشبوهة في زمن ضياع السيادة الوطنية وانكسار هيبة الدولة بفعل أدوات الدولة العميقة التي تسرح وتمرح وتعربد وتتحكّم في مفاصل الدولة الشاملة.

هذه الأوضاع المأساوية التي وصلت إليها البلاد، لاسيّما بفعل الانفلات الأمني المصاحب لأدوات الدولة العميقة، وصعوبة سيطرة الحكومات المتعاقبة على مقاليد الحكم والإدارة بسبب استشراء الفساد وتغوّل أدوات هذا الأخير في كلّ مفاصل الحياة وما ترتب عليه من الهبوط الحادّ في الموارد الريعية المتأتية من بيع النفط الذي تسببت به جائحة كورونا، إضافة إلى التهاون الواضح من قبل المجتمع الدولي وعدم وضوح الرؤية في العقل المدبّر للراعي الأمريكي للعملية السياسية ومغازلته الفاجرة لغريمه في التنافس على إدارة حكم البلاد وسطوة الجارة الشرقية على القرار العراقي الذي أفقدته وطنيته وجرّدته من قدرته على استعادة هيبته وسيادته، كلّ هذه وغيرها ممّا لا نحبّذ التذكير به قد ضعضعَ العلاقة بين المواطن والحكومات الهزيلة المتعاقبة وأفقدَ المصداقية بين الشعب وحكامه المتهمين بالفساد والإفساد لغاية بلوغ اليأس والقنوط من العملية السياسة برمتها والتفكير بالانتقال إلى وسائل أخرى قد يكون الصدام المسلح أحدى أدواتها الرئيسة عندما لن تعود تنفع وسائلُ التغيير السلمية المرجوّة من المنظومة السياسية برمّتها .

كما ليس خافيًا هو الآخر، بلوغ الخيبة من الدور المثير للريبة الذي تضطلع به المنظمة الدولية وممثلتها المثيرة للجدل جينين هينيس-بلاسخارت بظهورها بمظهر سيدة مخابراتية في تحركاتها ونقاشاتها وزياراتها المتكررة لأدوات السلطة ومراجع مختلفة دينية وسياسية، في معظمها بعيدة كلّ البعد عن أية نفحة وطنية. بل هي لا تتورع عن إبداء تذمرها بين الحين والآخر من الهياج الشعبي المتفاقم ضدّ أداء الحكومات المحاصصاتية المتعاقبة، إضافة لعدم إخفائها تعاطفها مع الفصائل الولائية ومجاراة أدوات السلطة وأحزابها كلّما استطاعت ذلك. فهي قد أجادت بفضل حنكتها المخابراتية اقتناص الفرص وإدراك مكامن التسلّل المتاحة التي تنتهزها كوسيط دوليّ لتحقيق مكاسب شخصية ودولية لصالح جهات مستفيدة من بقاء أوضاع البلاد على حالها متشرذمة ومهزوزة وفاقدة للسيطرة على إدارة شؤون البلاد وثرواتها وفرض هيبتها وبما يؤهلها للاضطلاع بدورها الوطني. لذا لم يعد من الصعب الحكم على انحيازها الواضح إلى جانب السلطة وأدواتها العميقة مقابل تهميشها لمطالب ثوار الانتفاضة التشرينية الذين فقدوا ثقتهم بشرعية مهمتها في الفترة الأخيرة .

لا زحزحة عن السلطة المستلمة من الأمريكي ما علينا، نحن اليوم في خضمّ تحوّلات واضطرابات وإشكاليات اقتصادية وسياسية ودينية ومذهبية وعرقية لا نترقب نضوبها ولا نعتقد بنهاية لها في القريب العاجل ولا المتوسط ، فأحزاب السلطة، ولاسيّما الإسلامية منها تفعل ما بوسعها للبقاء في السلطة ما استطاعت عبر أدوات مستنبطة جديدة ساندة لإدامة بقائها في السلطة. بل هي تشرّع في دهاليز مقرّاتها بغطاء ديني ومرجعيّ ومذهبيّ وبأسلوب محاصصاتيّ مقيت ما يتناسب مع البقاء والتشبّث اللّاواعي بشتى الوسائل والطرق، التشريعية منها والتنفيذية والترغيبية والتهديدية التي تتوجه بها نحو بسطاء الشعب خاصة من رافعي الشعارات المذهبية ومقاومة الأجنبي "الاستكباري الكافر"، ومعهم ومنهم المنغمسون في التخريفات المذهبية والعرفية والعشائرية والمظهرية من الذين لا حولَ لهم ولا قوّة إلاّ بإبداء الخنوع والخضوع لأدوات المراجع الدينية التي بيدها كلّ مفاتيح السياسة والحكم والإدارة بإشارة واحدة تكفي وتفي. وهذه الأحزاب المغضوب عليها من معظم فئات المجتمع، تفعل ذلك انطلاقًا من قاعدة مذهبية ترفض التنازل والإزاحة أو التنحي عن المواقع التي تحصنت بها في أروقة الدولة الفاسدة بدعم من الجارة الشرقية وصمت مريب من الراعي السياسي الأمريكي والغرب المتفرّج وذلك تيمنًا بمقولة "أخذناها وبعد ما ننطيها"، ناسين أو متناسين أن السلطة لا تدوم لأحد. فلو دامت لغيرهم، ما آلتْ إليهم ! .

هذه حال الدنيا. والعبرة فيمَن يعرف خشية الله في وطنه وشعبه ويعمل جاهدًا لخدمة الإنسان مواطنه، ويُشبع جوعانًا، ويسقي عطشانًا، ويأوي فقيرًا، ويزور مريضًا، ويكسو طفلاً، ويعزّي حزينًا ويحفظ هيبة البلاد ويطوّر أحوال العباد ويرمّم المكسور ويشجع الفلاح على حراثة الأرض والصناعيّ على زيادة الإنتاج، ويؤمّن البلاد أرضًا وسماءً ومياهًا، ويعزّز من سيادتها، ويأمن على ثرواتها، ويحرس على مالها العام من السرقة والنهب والتبذير. وهذا ما لم تقم

٦

به، بل فشلت في تحقيقه أحزابُ السلطة منذ ٢٠٠٣ ولغاية الساعة عندما جلست غير مصدّقة على عروشها وكراسيها بدعم من الغازي الأمريكي المتعجرف الذي سلّم البلاد للأغراب عنه وأدخلها في فوضى خلاقة لم تستطع الخروج منها لغاية الساعة. فهل من معتبر؟ وهل من تائب؟ وهل من محاسب لنفسه قبل غيره؟ وهل من حريص على وطن مفقود وضائع يطالب باستعادته ثوارُ الانتفاضة التشرينية الذين تتهمهم بعض أحزاب السلطة بالتخريب وتصفهم غيرُها بالمندسين وقيادات أخرى تدعو لوضع حدّ لثورتهم الباحثة عن وطن واتهام أصواتهم الوطنية بالمهازل ؟ .

هناك مَن يستعجل حصول انتخابات مبكرة بحسابات سياسية ومجتمعية شبه ضامنة بإبقاء الحكم وما فيه من مكاسب ومنافع ومناصب بأيادي أحزاب السلطة سيئة الصيت التي أتت على الأخضر واليابس وحصدت ما دخلَ خزينة الدولة من ريع بيع نفطه ومشتقاته وإبقاء بنيته التحتية الزراعية والصناعية رهنًا بنظام استهلاكيّ-استيراديّ ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. بل إنّ أحزابًا متنفذة وبإسنادٍ وحماية من جهات منفلتة تحتفظ بسلاح وسطوة خارج نظام الدولة تتولى مهمة هذه التجارة الاستهلاكية وتقف حائلاً ضدّ أية محاولة لنهوض القطاع الخاص الذي يرون فيه تهديدًا لمصالحها ومصالح أدواتها التي تسيطر بفعل نظام المحاصصة والهيمنة المذهبية على السلطة على مجمل النظام الاستيرادي لكلّ شيء. ناهيك عن سطوة جهات متنفذة تابعة لأحزاب السلطة على المنافذ الحدودية بكلّ أشكالها ومواقعها من شمال البلاد إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها، وهيمنة غيرها على مقتربات ونقاط استيرادية بهدف التحكم بما يدخل عبرها من موارد قد تضاهي موارد الريع النفطي بحسب خبراء ومراقبين ومحللين ، وهذا ما يشير بشكل أو بآخر إلى تحايل أحزاب السلطة على الشعب المقهور والمغلوب على أمره عبر الإيحاء بنواياهم بإجراء الإصلاحات الموهومة، ومنها موافقتها على إجراء انتخابات مبكرة في ظلّ بقاء الظروف الحالية وسطوتها على أهمّ عوامل تحقيق النجاح فيها بفضل انتفاعها من المال العام والسلاح المنفلت والسلطة من دون نسيان دور المرجعية التي حذّرت في أوقات سابقت من خشية فقدان أصحاب المذهب للسلطة التي ماتزال تديرها بقوة النفوذ المذهبي وبدعم خارجي مشبوه، سواء من أمريكا غير المكترثة لما آلت إليه أحوال الشعب الكارثية أو الجارة الشرقية التي تستسيغ اللعبة مع غريمها الأمريكي وتدفع بتصفية حساباتها على الأرض العراقية وتراهن على بقاء أدواتها لفترة قادمة أخرى من دون تغيير في المنظومة وأدواتها ، من هنا يرى البعض أن استعجال أحزاب السلطة بإجراء الانتخابات القادمة في ٦ حزيران ٢٠٢١ ك ما هو مقرّر، وفي ظلّ الظروف الراهنة التي تطبق فيها هذه الأحزاب على مقاليد الأمور، لن يكون نافعًا وإيجابيًا ما لم تتدارك قيادات التنسيقيات ومثقفو الأمة والنخب بعمومها، ما يحيط بالعملية السياسية برمتها من مخاطر بسبب تغوّل هذه الأحزاب وفروعها المنتجة حديثًا على مقاليد الحياة العامة وعدم بروز أحزاب وطنية منافسة أو تشكيلات موازية تأخذ على عاتقها مسؤولية التغيير الجذري المرتقب. ونحن نأمل ألاّ يقتضي مثل هذا التغيير استخدام العنف في تحقيقه .

## إنتاج سلبيّ لأحزاب فرعية

لقد بدا واضحًا للعيان، ظهور أولى طلائع تشكيل أحزاب سياسية جديدة من إنتاج الأحزاب الإسلامية الفاشلة بهدف تضليل الراي العام والظهور بمظهر الإصلاح البعيد كلّ البعد عن مفاهيم بناء الدولة الحديثة التي يطالب بها عمومُ الشعب والتي أفرزتها أصوات الانتفاضة التشرينية حين نادى أبطالُها وثوارُها بأنهم يريدون وطنًا يحميهم وليس غولاً يتحكم بمصائرهم وينهب ثروات بلادهم ويسرق قوت الفقراء ويدمّر ما بنته مؤسساتُه السابقة وما أتى به النظام البائد من تطور وبناء في كلّ الميادين بعيدًا عن حسابات سياسية مليئة حقدًا وعداءً حين سعت وما تزال تسعى أحزاب السلطة الفاسدة منذ ١٧ سنة خلت، كي تطمس معالم الثقافة والتمدّن والتطور التي ميّزت العراق في عهد النظام البائد، ويكفي ترحّم قيادات وشخصيات سياسية وإدارية في الحكومات المتعاقبة لما تحقق في ذلك الزمن في حين عجزت قيادات البلاد منذ ٢٠٠٣ بإضافة ما يستدعي التفاخر به إلاّ في مشاريع نهب المال العام وإفراغ خزينة الدولة وسرقة موازناتها الانفجارية وضياع المليارات التي لو جرى استغلالها لصالح الوطن والمواطن لانقلبت أحوال البلاد والعباد إلى أفضل ما يكون .

كما أنّ الملاحظ في هذه التشكيلة الجديدة من الأحزاب الفرعية المنبثقة عن الأحزاب التقليدية الفاشلة المغضوب عليها، قد أدخلت تحسينات شكلية بإقحام عناصر نسائية وشبابية من الجيل الثاني والثالث لتكون واجهة، القصد منها السعي لامتصاص الغضب الشعبي ضدّ الزعامات التقليدية الفاشلة التي كانت وماتزال تشكّل سبب الكارثة في بلوغ البلاد والعباد إلى هذه الأحوال السلبية بالخشية من اقترابها من شفير الإفلاس بحسب خبراء ومراقبين ، فهذا ما تشير إليه مفردات وزارة المالية المضطرّة للزيادة في الاقتراض الداخلي والخارجي من أجل سداد مرتبات ومخصصات الموظفين الحكوميين، بمن فيهم آلاف الفضائيين والمزوّرين وأصحاب الدرجات الخاصة والسمة الجهادية والنضالية من الذين يغرفون من ميزانية الدولة بلا حساب ولا تخطيط ولا خشية، وسط تراجع مدخلات الريع النفطي وزيادة النفقات وعدم القدرة على إدارة ملفات الضرائب والجمارك والمنافذ الحدودية بسبب تواصل هيمنة العصابات والجماعات المسلحة والعشائر وأحزاب السلطة عبر أدواتها الحكومية الرسمية عليها .

إنّ الحسرة على ما يجري تكتنز القلوب وتستدعي حدّ الأسنان لغاية إزاحة المنظومة السياسية الحاكمة برمتها "شلع قلع"، ومن دون تمييز ولا استثناء. فكلّ الأحزاب التي دخلت العملية السياسية قد اقتطعت ما أمكنها من الكعكة وما تزال تقتنص الفرص لاستكمال النهب والسرقة واللصوصية. فكيف بها تقبل بمطالبات الشعب بتنحيها عن السلطة التي فشلت بكل المقاييس والمعايير بإدارتها وتوجيهها نحو الصالح العام الوطني؟ وهذا ممّا يستدعي وقفة عمومية، لدعم مطالب الثوار المطالبين برصّ الصفوف والعمل على إخراج أحزاب وطنية قوية موازية للأحزاب الحاكمة تكون منافسة ندّية لها في إثارة الرأي العام وحثّ فئات الشعب للاصطفاف إلى جانب مطالبه المشروعة باستعادة الوطن من براثن اللصوص والسرّاق ووقف مساعي أحزاب السلطة ومَن يقف مساندًا لها من مراجع دينية ومذهبية وسياسية فاسدة وكشفها أمام الراي العام وتسمية الأشياء بمسمياتها من دون مواربة ولا خشية ولا ألغاز. فالماضي الفاسد المدمّر لا بدّ أن يزول لتحلّ مقامَه وجوهٌ وطنية مشرقة يُشهد لها بالولاء للوطن، أرضًا وشعبًا وحضارة وثقافة وتربية ومجتمعًا وفكرًا ملهمًا ورؤية سديدة في النظر إلى المواطن، جوهر الحياة وصانع الحدث وهدف الوطن والإنسانية .

* خبير ومترجم

# المشروع الوطني لثورة تشرين والانتخابات القادمة

فراس ناجي

يشكل الواقع العراقي المتشظي تهديداً حقيقياً لإنجازات ثورة تشرين ومآلاتها المستقبلية، خاصة مع قرب إجراء الانتخابات القادمة .

فالقوى التشرينية الشبابية منقسمة سياسياً بين مقاطعي العملية السياسية، وأولئك الذين يتحالفون مع السياسيين الانتهازيين، أو الذين ينجذبون الى الشعبويين ممن يختزلون مطالب ثورة تشرين في العداء لإيران والتخلص من عملائها في السلطة، في حين يحاول آخرون من التشرينيين أن يؤسسوا قوى سياسية جديدة لتكملة مسيرة الثورة .

وفي الوقت نفسه انكشف تضاد التيار الصدري السياسي مع ثورة تشرين عبر تحوله نحو ترميم البيت الشيعي وابتعاده عن التوافق مع القوى الوطنية المدنية شركائه السابقين في تحالف سائرون. أما القوى المدنية الوطنية وهي الأقرب مفاهيمياً وقيمياً من ثورة تشرين، فلا يزال خطابها السياسي غير ناضج، فلا هي تجذب التشرينيين بعاطفتهم ولا هي تكسبهم عبر خطة طريق واقعية وواضحة. فكيف يمكن حماية منجزات الثورة من القوى المضادة؟ وما هي الأولويات لقوى الثورة وجماهيرهم الساندة من أجل استمرار الثورة في مسيرتها باتجاه تحقيق أهدافها الراسخة في وعي الغالبية من العراقيين؟

## نحو مشروع وطني ذو أولويات محددة

إن القصور في الرؤية السياسية لثورة تشرين بالنسبة للسياسات المطلوبة لتحقيق أهدافها يمكن أن يعرّض الثورة الى مخاطر جدية، إذ يمكن أن تستغل القوى السياسية المضادة والانتهازية هذا القصور بحيث ترضي مشاعر بعض جماهير المحتجين بإجراءات محدودة بينما تعمل على تنفيذ أجندتها الخاصة ما يمكن أن يُدخل العراق في نفق مظلم آخر. كما إن تبنّي أطراف محسوبة على حركة الاحتجاجات الشبابية لرؤية سياسية ضيقة أو جدالية يمكن أن يثير الانقسام بين القوى الداعمة للثورة وجماهيرها ويعزز من تأثير القوى السياسية المضادة والانتهازية .

لذلك تحتاج ثورة تشرين الى رؤية سياسية تمثل مشروعاً وطنياً يمكن أن يلتف حوله جمهور واسع من المساندين من أجل بناء تحالف انتخابي قوي تعبر به الثورة من خلال الانتخابات القادمة نحو تحقيق الهيمنة الثقافية التي تمثل الضمان الحقيقي لحماية مسيرة ثورة تشرين باتجاه تحقيق أهدافها .

من هذا المنطلق تطرح هذه المقالة رؤية للمشروع الوطني لثورة تشرين يمكن أن تشكل أساساً للبدء في مناقشة هذا الموضوع المهم، وخاصة من قبل القوى التشرينية والأحزاب المدنية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، بما يؤدي إلى رفع سقف مطالب ثورة تشرين من جهة وفرز القوى السياسية الانتهازية من جهة أخرى .

تستند هذه الرؤية على ثلاثة ركائز أساسية آخذين في الاعتبار أهداف ثورة تشرين في التحول نحو مجتمع عراقي مستقر ودولة ذات سيادة وطنية تعمل لخدمة مصالح العراقيين بدون تمييز. وهذه الركائز تتضمن: دولة سيادية وطنية، ونظام لا مركزي اتحادي، مع الحفاظ على الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة .

فإذا ما سار العراق باتجاه هذا المشروع الوطني الذي يوفر له مجتمعاً مستقراً سياسياً ودولة فاعلة، فذلك يحقق له الأساس المطلوب لإكمال حل بقية مشاكل العراق المتصلة ببعضها، مثل الفساد الإداري وتطوير الاقتصاد وتحسين الخدمات ومعالجة المشاكل الاجتماعية .

## الدولة السيادية الوطنية

يعاني نظام ٢٠٠٣ السياسي من خلل بنيوي متصاعد في السيادة منذ تأسيسه، إذ وصل حالياً الى مديات تقوضت فيها سلطة الدولة عبر الفشل في حماية المواطنين من الاعتداءات، وفي فرض القانون، ما يهدد السلم والاستقرار المجتمعي. ويمكن اعتبار تمدد نشاط الجماعات الميليشياوية تحت مظلة الحشد الشعبي إستخباراتياً واقتصادياً وقتالياً أهم التهديدات لسيادة الدولة كسلطة رديفة ومنافسة للدولة ولا تمتثل لأوامرها .

والأمثلة كثيرة حول تحدي بعض هذه الجماعات المسلحة للأوامر القضائية باعتقال أفراد منهم، واستخفافهم وازدرائهم لرمزية الجيش العراقي والقائد العام للقوات المسلحة، بالإضافة الى أعمال عنف وقمع بدون محاسبة ضد مواطنين ومؤسسات معارضة لهذه الميليشيات. وادّى ذلك بفصائل الحشد الشعبي التي لا تتقبل هذا التحدي لسلطة الدولة – مثل «حشد العتبات» – الى العمل على ارتباطها المباشر بالقائد العام للقوات المسلحة للحفاظ على سمعتها ولإبعاد هذه الفصائل عن «كل ما يلوث توجهاتهم ويحرف مساراتهم» .

ولأنه لا يمكن تحقيق مجتمع مستقر أو اقتصاد مزدهر أو علاقات خارجية متوازنة بدون احتكار الدولة المطلق لإستخدام العنف داخل حدودها، لذلك فأحد الحلول لهذه التحديات هو العمل على إعادة هيكلة الحشد الشعبي ليكون تحت سلطة الأجهزة الأمنية الوطنية مع دمج قواته المقاتلة بالقوات الأمنية الاتحادية وطرد مجاميع المقاتلين الذين يشك بولائهم للدولة العراقية وعدم اطاعتهم للأوامر العسكرية، بالإضافة الى تجريم والمعاقبة الشديدة لأي تحدي لسلطة الدولة لردع المجموعات المسلحة والعشائر غير المنضبطة .

أما بالنسبة الى التدخل الخارجي، فقد أصبحت موافقة ايران وامريكا على الحكومات العراقية عند تشكيلها أحد الأعراف السياسية للنظام السياسي الحالي، بينما تستبيح القوات التركية الأراضي العراقية بدون رادع. ويمكن معالجة ذلك عبر العمل على التوصل الى اتفاقيات شفافة مع كل من ايران وتركيا وامريكا لحماية المصالح المشروعة لهذه البلدان في العراق مقابل التعهد بعدم خرق سيادة العراق والتجاوز على حدوده والتدخل في شؤونه الداخلية، وفي نفس الوقت يتم تشريع وتنفيذ قانون منع مزدوجي الجنسية من تسلم مناصب عليا في الدولة مع تشريع وتنفيذ قانون لتجريم التعاون غير القانوني مع القوى السياسية الخارجية .

## نظام لامركزي اتحادي

لم يكن تبني النظام اللامركزي الاتحادي لحل القضية الكردية في العراق هو فكرة طارئة أو نتاج ظروف معينة، بل هو نتاج تطور فكري عضوي لفئات متعددة من الشعب العراقي في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، أقرّت بمفهوم الشراكة في الوطن بين العرب والكرد مع الاعتراف بالحقوق القومية لكليهما كبديل لمفهوم الهوية العربية الأحادية للدولة العراقية التي أسسها الاحتلال البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى .

ورغم ذلك، لم تعمل جميع أنظمة الحكم الجمهوري في العراق والتي اعترفت بحقوق الكرد القومية على تطبيق حقيقي لنظام لامركزي اتحادي يضمن للكرد ممارسة حقوقهم القومية بل استخدمت العنف في قمع الحركات الكردية المعارضة التي كانت تطالب بهذا النظام .

فالمعضلة في علاقة إقليم كردستان بالدولة العراقية في نظام ٢٠٠٣ هي عدم تأسيس هذه العلاقة على أسس اتحادية سليمة بل كانت على أسس تعكس واقع عدم التوازن بين الإقليم شبه المستقل منذ ١٩٩١ وبين دولة المكونات الضعيفة والفاقدة للسيادة وقت كتابة الدستور العراقي في ٢٠٠٥. وظلت هذه العلاقة لحد اليوم تتراوح حسب واقع التوازن بين الطرفين بلا ضوابط دستورية واضحة بل يتم تأجيل الخلافات دون حسمها حسب اتفاقات وقتية تؤدي بالتالي الى تراكم للمشاكل تنذر بالانفجار حيث يتم استغلالها عاطفياً بين الحين والآخر لتغليب طرف على آخر .

لذلك يكون الحل لهذه المشكلة عبر إعادة تأسيس العلاقة بين الطرفين على أسس فيدرالية سليمة تكون الغلبة فيها للحكومة الاتحادية فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد الوطني والدفاع عن حدود العراق الخارجية وإدارة المنافذ الحدودية والسياسة الخارجية للدولة العراقية وتطبيق القوانين الاتحادية في الإقليم. وفي الوقت نفسه تتعهد الحكومة العراقية بحماية ممارسة الكرد لحقوقهم القومية وحصولهم على استحقاقهم من الواردات الاتحادية. كذلك ينبغي إنهاء الصراع حول «المناطق المتنازع عليها» بالتوافق مع جميع فئات مجتمعات هذه المناطق بدون اللجوء الى حسم الخلافات عبر الأغلبية العددية. كما يمكن أن تؤدي أطراف حيادية موثوقة مثل ممثلية الأمم المتحدة دوراً مهماً في عملية بناء

←

الثقة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية للوصول الى الاتفاقات الجديدة وتنفيذها على الارض .

إن تأسيس علاقة قوية ومستدامة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية على أسس فيدرالية سليمة مهم أيضاً كنموذج لأي علاقة مستقبلية مع أقاليم لامركزية أخرى قد يتم تشكيلها ضمن الدولة العراقية، وهو أمر ليس بالضرورة سلبي بل يمكن أن يشكل حلاً مستداماً لكثير من المشاكل المناطقية في الدولة العراقية اذا تم حسب نمطٍ يحفظ فاعلية السلطة الاتحادية ومصالح العراق الوطنية .

### الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة

لقد أثبت نظام ٢٠٠٣ النيابي مع انتخاباته الدورية فشله في تأسيس عملية سياسية ديمقراطية سليمة يكون أحد أطرافها في الحكم بينما يكون الطرف الآخر معارض له، يحاسبه ويسعى ليكون بديلاً عنه. فقد كانت جميع الكتل الرئيسية تحكم عبر المحاصصة المكوناتية عن طريق تقاسم السلطات والامتيازات بينهم ما أدّى الى تأصيل الطائفية وانتشار الفساد المالي والإداري وتشريع قوانين تخدم المصالح الفئوية وليس الوطنية .

بالرغم من ذلك، يبقى النظام الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة هو ركن أساسي من أركان استقرار المجتمع العراقي، فالتجربة التاريخية في العراق الحديث تشير إلى أن جميع فئات المجتمع العراقي دفعوا ثمناً باهظاً بسبب احتكار السلطة من قبل فئات مجتمعية ضيقة وبسبب ضعف تمثيل مجتمع الدولة السياسي للمجتمع العراقي الأوسع. لذلك لا يكمن الحل في الغاء تجربة النظام النيابي، بل في تعديله باتجاه حل الإشكالات التي فيه .

فالنظام شبه الرئاسي الذي يجمع بين خصائص النظام البرلماني النيابي والنظام الرئاسي – مثل النظام السياسي في فرنسا – يمكن أن يمثل حلاً مناسباً. فرئيس الدولة الذي يُنتخب مباشرة من الشعب له صلاحيات واسعة مثل الموافقة المشروطة على قرارات الحكومة بالإضافة إلى الحق المشروط في حل البرلمان وفرض قانون الطوارئ واستفتاء الشعب في الأمور المهمة، في حين تبقى الحكومة تمثل الأغلبية البرلمانية مع صلاحية عزل رئيس الحكومة أو الوزراء ، فيمكن أن يمثل التحول نحو هكذا نظام سياسي في العراق خطوة باتجاه توازن جديد بين سلطة الرئيس الموسعة وسلطة البرلمان المحددة ما يتيح استقلالاً أكثر للسلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية وبالتالي تنفيذ برنامج حكومي ببعد وطني بعيد عن المحاصصة وتقاسم السلطة .

وإذا كانت هذه الرؤية للمشروع الوطني لثورة تشرين لا تتناول أموراً مهمة مثل محاكمة قتلة المتظاهرين ومحاسبة كبار الفاسدين ومعالجة الوضع الاقتصادي السيء وتحسين الخدمات – على أهمية هذه المواضيع ومحوريتها للشارع العراقي–، فذلك ينطلق من أن أية حلول مقترحة لهذه الأمور بدون بسط سيطرة الدولة على المنافذ الحدودية وقدرتها على ردع المعتدين وتطبيق القوانين في كل انحاء العراق هي حلول ترقيعية أو لا حلول، كمحاولات حكومة الكاظمي في تحرير سجاد العراقي من خاطفيه والتي انتهت الى تراجع قوات مكافحة الإرهاب نتيجة تهديد العشائر لهم لمداهمتهم منزل رئيس عشيرتهم .

كما من المهم جداً التأكيد بأن الصراع السياسي الحالي هو بين معسكر وطني يسعى لبناء دولة المواطنة السيادية ضد معسكر اللادولة الذي يحتمي بمبررات طائفية واثنية وسياسية لبقاء دولة النفوذ الخارجي وعملاءهم المحليون. فهو ليس صراعاً أيديولوجياً بين القوى المدنية العلمانية ضد التيارات الإسلامية ، لأن هذا هو أقصى ما تتمناه أحزاب الإسلام السياسي لإعادة ترميم قاعدتها الشعبية التي تآكلت بسبب فشلها المدوي في تحقيق أي انجاز لجمهورها منذ ٢٠٠٣ .

من هنا تأتي أهمية تبني المشروع الوطني لقوى الثورة، الذي لا يكتفي بالشعارات والحلول المبهمة، بل يطرح الحلول الواقعية لمناقشتها في الفضاء العام وبناء اجماع الجماهير الساندة للثورة حولها ، فلا يكفي طرح شعار حصر السلاح بيد الدولة بدون مناقشة كيفية حل تحديات تعدد ولاءات الجماعات الميليشياوية تحت مظلة الحشد الشعبي كسلطة رديفة للدولة لا تأتمر بأمرها. كذلك لا يكفي شعار انهاء المحاصصة بدون مناقشة تعديل النظام النيابي الحالي ومعضلة الكتلة الأكبر واستغلال النواب لنفوذهم في السلطة التنفيذية .

آن الأوان للقوى الوطنية العراقية الحقيقية أن يتركوا ترددهم وضبابية رؤيتهم السياسية، والا ستبقى الأحداث تتجاوزهم ويظلون يراهنون على حركة احتجاج قادمة قد يطول انتظارها كما في الربيع العربي او تأتي مُدّمِرة وتأكل الأخضر واليابس .

# العراق واختفائه من تسلسل مؤشر المعرفة العالمي !!؟

د. تيسير الألوسي *

بعد أن (كان) العراق قد قضى على الأمية في سبعينات القرن الماضي، عاد ليتراجع معرفياً ويخرج من المؤشرات العالمية للمعرفة؛ بعضها بل أغلبها مما ليس له علاقة (مباشرة) بالعلم والتعليم !

فمنذ دوامة الحروب العبثية ومروراً بما بعد ٢٠٠٣ من أحداث (تغيرات) تراجيدية، بعضها جرائم إبادة جماعية جينوسابد ضد أبنائه وبعضها جرائم ضد الإنسانية وأخرى جرائم حرب، انشغلت السلطة بإدارة ((نظام ما قبل الدولة)) بقوانينه ونهجه وآلياته.. حيث سطوة البلطجة واللصوصية وفساد المشهد العام وانتهاك حقوق الإنسان وحرياته وأولها تخريب التعليم لفرض السطوة بالحديد والنار أما العقول التي تم تجهيلها لتُحشى بالخرافة وقدسية إباحة دماء الأبرياء للسفلة والسوقة وشذاذ الآفاق فإنها في حال إفشاء التخدير وإدمانه .

من يقرأ مؤشر المعرفة ومفرداته يتأكد من خراب التعليم وهو المتأكد من تلك الحقيقة عندما يقرأ نسبة الأميتين الأبجدية والثقافية الحضارية.. ويتأكد من تلك الحقيقة الماساوية عندما يقرأ حجم التسرب من الدراسة وعندما يقرأ مقررات المدرسة الراهنة ولا نقول (الجديدة!) حيث حشو عقول أطفال تحت السادسة وفوقها بطقوس الموت والمقاتل بـ وحشية تقديمها ودموية عرضها وبشاعة حشوها !!! واعتراضنا هنا هو على ممارسة البلطجية الجهلة في تخريب التعليم لا على الحدث ذاته .

إننا بمجابهة نهج تتاري جديد فمثلما أحرق قادة المغول يومها مكتبات بغداد وألقوا بكتبها في دجلة ومثلما هدموا جامعاتها (العلمية) حصراً فعلها أحفادهم في ٢٠٠٣.. ولن ينسى الشعب الجريمة وها هم يتابعونها بمزيد تخريب للمدرسة والجامعة والمعهد .

ربما هناك بعض من يتصدى ويدافع ويحارب من أجل العقل العلمي ، لكنه ، وسط نظام ((كليبتوفاشي)) لا نفع في هذا من دون تغييرٍ يعتمدُ التعليمَ أولويةً ودور العلم أعلى قدسية من طقوس الخرافة والتجهيل وظلاميات السوقة وأباطيلهم تلك التي تعتدي حتى على القدسية الحقة التي يؤمن بها العراقيون ... إننا ندرك أنه، لا تعليم في الظلمة بل مجرد حشوٍ بمفردات التجهيل والخرافة والتخلف .

فلتكن ثورتنا باستعادة تمسكنا بالعلم طريقا، لمعرفة طريقنا وبناء عالمنا وأول الجهد المعرفي العلمي يكمن في إعادة إعمار الذات الوطني والإنسان العراقي كما هو في الأصل ، أصل وجوده تاريخياً مهد التراث الإنساني وكما هو في أصل وجوده الإنساني اليوم إنساناً يستحق الحصول على التعليم الأنقى والأبهى .. فلتندحر ألاعيب المتسترين خلف قدسية زائفة لا علاقة لها بالقدسية الحقة قدسية حرية الاعتقاد وامتناعه على التشويه والتجيير لأغراض مرضية .

التعليم والتعليم والتعليم المنهج المتمسك بالعلم جوهرا والعقل العلمي هوية وبنية هو ما نريد .

* أمين عام المرصد السومري لحقوق الانسان

# خاطرة من المانيا ...
# مياه ، نفط .. ومقابر جماعية لأهل البلد ... !!!

د. غالب العاني

العراق - بلد أولى الحضارات ومؤسس اول القوانين البشرية- لم يستقر منذ تأسيسه، لأنه لم يحكم من اهله الوطنيين إلا ما ندر (الطبقة الوسطى)، حاملة المدنية ونهج التطور والتنمية والتضامن والتقدم.

ويعود اضعاف واذلال هذه الطبقة الاجتماعية البناءة لقيم المدنية والحضارة الانسانية حتى العقد الاخير من القرن الماضي( الحروب والعقوبات الاقتصادية الجائرة والحملة الايمانية الزائفة)، وعوامل أخرى، ومنها الغزو الانكلو- امريكي عام ٢٠٠٣ للعراق)، التي قادت الى صعود وسيطرة فئات المجتمع العراقي الرثة المتخلفة اللاوطنية التي حطمت كل القيم والعادات الطيبة، المتميزة بلحاها وسبحها وعمائما البيضاء والسوداء لتتصدر مؤسسات الحكم وقوائم الفاسدين وعملاء الدول الاقليمية والدولية العدوانية .

ان أحد الاسباب الرئيسة للثورة التشرينية ( اريد وطن) هو النضال من اجل تحرير الوطن من هذه الطبقة الفاسدة الرثة وميليشياتها الولائية العميلة...

والمقبرة الجماعية في الاسحاقي التي ظهرت بفعل عوامل التعرية الطبيعية بسبب الامطار الغزيرة التي كشفت ما في الارض لهو اكبر دليل على العمليات الإجرامية لهؤلاء الدخلاء على الساحة العراقية . .

للعلم ، لقد تم اختطاف ابان الحرب على داعش في محافظة صلاح الدين فقط - ناهيك عن بقية الملاحظات- على :

١٢٠٠مواطن من الاسحاقي .

٥٠٠ مواطن من تكريت .

و٢٩٠ مواطن من الدور ...

وليس لهم اي اثر حتى اليوم ....

وهذا ما يؤكده عنوان خاطرتي .....

احفر في اي مكان من ارض العراق الطيبة الواسعة، فستجد ..

ماء ... ونفط ... ومقابر جماعية ... .

الماء شح.. والنفط يسرق ... والمقابر الجماعية تتكاثر وتظهر..

لتنادي عاليا ..

اننا مازلنا هنا ...

فهل من مغيث.؟؟

هذا هو حال العراق ..

٢٠٢١ / ١ / ١٧

# المسؤولية القانونية عن النشر الالكتروني

القاضي كاظم عبد جاسم الزيدي

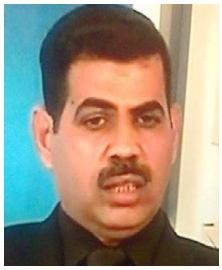

من الحقوق الرئيسة المسلم بها لأي انسان في القانون حرية الرأي والتعبير، التي تعد بدورها المرآة العاكسة لرأي المجتمع وتطلعاته، وبها يقاس تقدم الأمم من عدمه، إذ لا فكر ولا إبداع بلا حرية وقد نص الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ في المادة (٣٨) على حرية الرأي والتعبير، اذ تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام و الآداب حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل وحرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر، فوسائل التعبير تتعدد بحسب الوسائل المستخدمة للإدلاء بالرأي، سواء كانت صحفا ام وسائل اعلام مقروءة ام مسموعة ام مرئية .

ومن ابرز الوسائل التي بدأت بالانتشار يوما بعد اخر الشبكة العالمية الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، اذ اصبحت الوسيلة الاكثر انتشارا، اذ يحق لكل شخص ان ينشر ما يشاء من اخبار ومعلومات واستعمال هذا الحق للإساءة للآخرين في صفحته الشخصية، لأن هذا الحق مكفول في جميع الدساتير، ولكن بشرط عدم التعسف فيه، وظهر مصطلح الصحافة الالكترونية والمدونات والتي اتسمت بسرعة الانتشار .

وبالرغم من ان هذه الوسائل الالكترونية اسهمت بشكل مباشر في تعزيز حرية التعبير عن الرأي، الا انها لم تسلم من الاستغلال والسلوك الاجرامي لانتهاك خصوصية الافراد والتشهير بهم، وان وجود الحريات في الدستور امر غير كاف، بل يجب ان تكون هناك قوانين تنظم تلك الحريات وتحميها من الانتهاكات في ظل غياب التشريعات القانونية لتنظيم النشر الالكتروني، اذ يحتاج الامر الى الرجوع للقواعد العامة في القانون، وهذا نقص تشريعي يتوجب على المشرّع ايجاد قوانين خاصة من اجل صيانة حقوق الافراد من جهة والمحافظة على حرية الرأي والتعبير من جهة اخرى، اذ اصبح النشر عبر المواقع الالكترونية يتفوق على جميع وسائل النشر، والمشرّع العراقي لم يعرف النشر، بل تطرق الى بعض تطبيقات النشر في بعض القوانين مثل قانون المطبوعات وقانون تقاعد الصحفيين وقانون حماية حق المؤلف، ويمكن تعريف النشر الالكتروني بأنه استخدام الوسائل التقنية الحديثة في بث او استقبال او نقل المواد المكتوبة والمرئية والمسموعة، سواء كانت ثابتة او متحركة بقصد التداول العام، وتطرح المواقع الالكترونية خدماتها امام المستخدمين عبر شبكة الانترنت، اذ يمكنهم من خلالها بث ما يشاؤون من المحتوى الالكتروني وقد تكون المواضيع المطروحة، ذات طابع عام وموجهة الى الجمهور، او قد تكون مواضيع ذات طبيعة خاصة موجهة لشخص محدد، وان من اهم وابرز الصعوبات، التي تواجه التنظيم القانوني للمسؤولية القانونية المدنية والجزائية للناشر الالكتروني هي طبيعة تلك المواقع الالكترونية، اذ يستطيع الناشر استخدام الاسماء الوهمية والمستعارة في منشوراتهما، بالرغم من ان جميع المواقع الالكترونية تطلب الكثير من البيانات مثل الاسم وتاريخ الميلاد والجنس والبريد الالكتروني ورقم الهاتف، اذ تكون لكل شخص هوية تعريفية، وتعد هذه الهوية هي الشخصية القانونية، الا انه من الممكن للأشخاص الدخول الى المواقع الالكترونية بإدخال بيانات غير صحيحة والسبب في ذلك عدم وجود رقابة من قبل اصحاب هذه المواقع على البيانات، التي يتم ادخالها عند التسجيل في الموقع وان تطبيق القواعد العامة للمسؤولية المدنية عن النشر الالكتروني، يعد من اهم الصعوبات، التي تنظم المسؤولية القانونية، نظرا لاختلاف القواعد القانونية المنصوص عليها في القانون المدني عن قواعد المسؤولية عن النشر الالكتروني، وان قانون المطبوعات العراقي النافذ يتعلق بتنظيم النشر في الصحف والمجلات وغير قابل للتطبيق على غيرها من وسائل النشر، وبعد صدور الامر ٦٥ لسنة ٢٠٠٤، لم يتم تنظيم المسؤولية عن النشر الالكتروني ويعد ذلك تناقضاً مع احكام القسم (٤) من الامر نفسه، الذي اشار الى ان من اهداف هذا الامر تشجيع التطور في الاعلام الالكتروني وفي شبكات الاتصالات، من اجل تحقيق اكبر قدر من المنفعة لجميع المقيمين في العراق وبسبب التطور السريع، الذي يحصل في هذا المجال والتنوع الحاصل في استخدام هذه المواقع تنبثق حاجات مجتمعية، تتطلب توفير الحماية القانونية لها ووضع اطار قانوني ينظمها، ولحل هذه الاشكاليات وتذليل كل هذه الصعوبات يتوجب على المشرّع العراقي، أن يقوم بتشريع قانون خاص ينظم النشر الالكتروني وتتعدد صور الجرائم التي ترتكب من خلال النشر الالكتروني ومنها السب والشتم والقذف والتشهير، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وان حق النقد والتعليق على الظواهر المجتمعية من اجل توعية المجتمع وليس الهدف منها التسقيط، ويجب الالتزام بشروط النقد الهادف والبناء ومنها ان تكون الواقعة محل الانتقاد تخص المجتمع أي تتعلق بالمصلحة العامة، ولا تتعرض لحياة الأفراد، وتتمثل المصلحة العامة بجميع الامور التي تهم حياة الناس العامة، مثل عمل المؤسسات العامة او الواقع الصحي او التعليمي للدولة، ولكن يجب ان يكون في حدود عملهم المؤسساتي وعدم التعرض لحياتهم الشخصية، كما تبرز مسؤولية معيد النشر، وهو الشخص الذي يتفاعل مع المنشور عن طريق اعادة نشر المنشور على صفحته الشخصية ومسؤولية صاحب التعليق على المنشور .

# عدم إجراء الانتخابات المبكرة .... السيناريو المحتمل

سالم روضان الموسوي

عندما انتفضت الجماهير ضد منظومة الحكم القائمة في العراق كان من أولى مطالبها تغيير الطبقة السياسية الحاكمة، وظهر ذلك جلياً في الشعارات والمطالب التي حملتها تلك الجماهير، وكانت الغضبة الشعبية في تشرين من عام ٢٠١٩ اشد من سابقاتها، لان الجماهير وجدت إن تلك الطبقة السياسية لا تعير بالاً لمعاناتهم، وقدم الشعب القرابين من اجل الظفر بمكسب يعيد للبلاد القها وللشعب كرامته، حتى تعدى عدد ضحايا الانتفاضة الآلاف بين شهيد وجريح ومن كافة قطاعات الشعب بما فيهم أبناء القوات الأمنية، وكان هذه الدماء قد عبرت عن وحدة الهدف والمطلب لان من بين الضحايا من المنتفضين ومن أبناء القوات الأمنية والقوات المسلحة ، وكذلك من ابناء الشعب الذين لم يشاركوا في الانتفاضة وغيرهم، ومن الموظفين والعاملين في كل القطاعات، حتى إن أثار تلك الانتفاضة قد طغت على كل الحياة بما فيها الجانب الاقتصادي الذي أسهم في تشديد قبضة الفقر والفاقة على المواطن، مثلما كان لها الأثر الواضح في تجهيل المواطن عندما أغلقت المدارس، وأثرت في البنية الاجتماعية، وتحت هذه الظروف وسعياً من الطبقة الحاكمة لامتصاص الغضب الشعبي قامت بمناورة تجلت في استبدال الوجوه، مع خطوة ناقصة وغير مكتملة في تشريع قانون بديل لقانون الانتخابات، الذي كان السبب الرئيسي في وصول تلك الطبقة السياسية إلى الحكم والبقاء فيها دون تبديل ودون منفعة للشعب، ثم حصل وان تم تأخير إقرار هذا القانون بشكله النهائي، عندما اجلوا التصويت على مادة فيه تتعلق بالدوائر الانتخابية، وكان الهدف هو التسويف لحين امتصاص الغضب الشعبي ومن ثم الالتفاف على القانون عبر وضع دوائر انتخابية يخرجون بها من عنق الزجاجة بأقل الخسائر الممكنة .

ثم استبدل رئيس الوزراء بآخر ، مع بقاء ذات الآلية التي يعمل بها، وأعطى وعداً بإجراء انتخابات مبكرة، لكن قامت تلك الطبقة وعبر اذرعها الممتدة في مفاصل الحكم، إلى افتعال الأزمات واحدة تلو الأخرى من اجل منع إجراء تلك الانتخابات المبكرة حتى تنتهي الدورة الانتخابية الحالية، ويعود الحال إلى ما كان عليه قبل الانتفاضة، وهذا ما هو محل اتفاق جميع الفرقاء ويكاد يكون الموضوع الوحيد الذي حظي باتفاقهم، وهم الذين يختلفون على كل شيء، وهناك سيناريو محتمل لعدم إجراء الانتخابات المبكرة، وبوسائل قانونية ودستورية، وهذا السيناريو يبدو كان معد مسبقاً، منذ أول لحظة ظهور الغضب الشعبي، حيث أطالوا أمد إقرار قانون الانتخابات، حتى خبت فورة الغضب الشعبي، كما أنهم قد افتعلوا أزمة المحكمة الاتحادية العليا وعدم اكتمالها وعدم إقرار قانونها، مع انما عليه القانون النافذ للمحكمة الاتحادية العليا لا يوجد فيه أي نقص والمنظومة التشريعية فيها من النصوص القانونية التي تسعف رئيس الجمهورية في معالجة النقص في نصابها، لكن الغاية يبدو مبيتة منذ لحظاتها الأولى عندما افتعلت الأزمة، حتى إنهم الآن يلمحون إلى عدم إمكانية إجراء الانتخابات المبكرة لان المحكمة الاتحادية غير مكتملة النصاب، وان قانون تعديل قانونها لم يشرع لغاية الآن، وحيث أن الفصل التشريعي قد انتهى باستثناء تمديده لغاية التصويت على قانون الموازنة العامة .

فان بعض من حواشي تلك الطبقة السياسية أشاروا إلى أن مجلس النواب لا يمكن له أن يصوت على أي قانون آخر غير قانون الموازنة العامة، مع التنويه إلا أنهم سبق وان شرعوا قوانين تعدل قانون الانتخابات خلال فترة انتهاء الفصل التشريعي لأنه كان يمثل منافعه، وهذا يعني ان مناقشات ذلك القانون ستأخذ مداها الزمني الذي يمتد إلى أكثر من شهرين مثلما صرح احد النواب، وبعد ذلك سوف تكون هناك عطلة تشريعية إلزامية أمدها شهرين، وحيث إننا الآن في الشهر الأول من عام ٢٠٢١ فان الموازنة سيكتمل التصويت عليها في حال توفر النية الصادقة في بداية الشهر الثالث، وسيكون تاريخ انتهاء الفصل التشريعي الثاني في نهاية الشهر الثالث، وبعد شهرين سيجتمع المجلس مرة أخرى لبدأ سنة تشريعية جديدة، أي في بداية الشهر الخامس من هذا العام .

وحيث ان رئيس الوزراء قد حدد تاريخ إجراء الانتخابات المبكرة في ٢٠٢١/٦/٦ وفي هذه الحالة سنقف عند مانع دستوري وهو وجوب أن يحل البرلمان قبل إجراء الانتخابات بمدة لا تقل عن (٤٥) خمسة وأربعين يوماً على وفق ما جاء في المادة (٥٦/ثانياً) من الدستور، او بمدة يحددها رئيس الجمهورية أقصاها (٦٠) ستون يوم في حال حل البرلمان قبل انتهاء دورته الاعتيادية وعلى وفق أحكام المادة (٦٤/ثانياً) من الدستور، وحيث إن المدة بين بداية السنة التشريعية الجديدة والتاريخ المحدد من رئيس الوزراء لإجراء الانتخابات المبكرة هو ستة وثلاثون يوماً فقط، وحتى لو قرر البرلمان حل نفسه فان المدة غير كافية ومن ثم سوف يحصل تأجيل آخر، مع الالتفات إلى نقطة مهمة إن مجلس النواب لربما سيبدأ بمناقشة قانون المحكمة الاتحادية العليا وسوف يأخذ وقتاً أطول تحت عنوان الاختلاف بين الكتل السياسية، مما يعدم أصلا فكرة وجود انتخابات مبكرة، وإذا قام المجلس بحل نفسه دون أن يشرع قانون المحكمة الاتحادية العليا فإننا أمام معضلة كبرى تتمثل بكيفية التصديق على الانتخابات المقبلة طالما المحكمة غير مكتملة النصاب، وهكذا سوف نعود إلى الحلقة المفرغة، ونعود إلى إلغاء فكرة إجراء انتخابات مبكرة، تحت ذريعة دستورية، هم من خلق ظروفها، حتى يتم الالتفاف على مطالب الجماهير، ومن الممكن جداً ان يختلفون في الجهة التي لها حق حل البرلمان إذا ما لم يحل نفسه بنفسه، حيث توجد أفكار بان البرلمان هو فقط من يحل نفسه وليس لسواه أي دور في ذلك بينما يوجد رأي آخر، وأنا من مؤيديه ومعاضديه، إن لرئيس الجمهورية مع رئيس الوزراء مجتمعين سلطة حل البرلمان ، وعند ذاك سيظهر الخلاف وقد يتفوقون على أن يختلفوا لإطالة أمد بقاء المجلس في دورته الحالية حتى انتهائها، ثم سيطلبون تفسير المحكمة الاتحادية العليا، ويقف الموضوع عند هذه النقطة دون حل او معالجة لان المحكمة غير مكتملة النصاب، وهذا هو السيناريو الذي أتوقع أن يحدث خلال الفترة المقبلة، في ضوء المعطيات الحالية، التي يراها كل مراقب للوضع السياسي في العراق .

مع إن لرئيس الجمهورية، السلطة والصلاحية الكاملة لمعالجة أزمة نقص الأعضاء في المحكمة الاتحادية العليا وبمفرده وهذا ما عرضته في أكثر من مناسبة عبر وسائل الإعلام، كذلك لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء كامل السلطة في حل مجلس النواب حتى وان رفض حل نفسه على وفق الأسباب التي عرضتها في حينه عبر دراسات ومقالات نشرتها وسائل الإعلام والتي أيدها أكثر من مختص في القانون الدستوري، لكن يبقى الأمل قائم طالما كانت الجماهير متيقظة لكل محاولات وأد حركتها وإطفاء مشعلها، وان شباب العراق هم الأمل وهم من ذخيرة الأمة للنهوض بواقعنا، وهذا ما يجعل النفوس مطمئنة لغد أفضل وعلى وفق الحديث النبوي الشريف (ن النفس إذا أحرزت قوتها اطمأنت) والشباب قوت الشعب وقوته .

## الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية تدعم مطالب المتظاهرين العراقيين

عقدت الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية اجتماعها الدوري للهيئة الادارية برئاسة رئيس الجمعية السيد هشام الاسدي، وذلك عبر الدائرة الإلكترونية لشبكة الانترنيت بنظام « الفيديو كونفرانس» .

وتناول الاجتماع عدداً من القضايا الحقوقية والانسانية والادارية وفي مقدمتها استعدادات الجمعية للمؤتمر القادم واهمية وضع آلية جديدة تتناسب مع ظروف جائحة كورونا ، كما جرت مناقشة وضع حقوق الانسان والانتهاكات المستمرة التي يتعرض لها الناشطين والفاعلين في الحراك الشعبي ، واكدت الجمعية العراقية عن دعمها واسنادها لحقوق المتظاهرين السلميين، وشجبها للعنف والاعتقالات والاغتيالات التي يتعرضون لها .. ومن جانب اخر تدعو الجمعية المواطنين العراقيين الى تحديث بطاقاتهم الانتخابية البايومترية لضمان حق التصويت في الانتخابات البرلمانية المقررة في شهر حزيران القادم .

وثمنت ادارة الجمعية التقرير السنوي عن حالة حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠٢٠ والذي اصدره المنتدى العراقي لحقوق الانسان ، وقد ساهمت الجمعية وبشكل فاعل في العديد من ملفات هذا التقرير .

الجمعية العراقية لحقوق الانسان
في الولايات المتحدة الامريكية
١٩/كانون الثاني/٢٠٢١

## الامانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق تعقد اجتماعها الدوري في العام الجديد ٢٠٢١

اجتمعت هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق عصر يوم الاحد المصادف ١٧ من هذا الشهر كانون الثاني ٢٠٢١ عبر الانترنيت، لمناقشة مجريات اعمال الهيئة ونشاطاتها خلال عام ٢٠٢٠ وللتعريف ببرنامج عملها لسنة ٢٠٢١ ومدى التزام الاعضاء فيها، والاستماع لأهم المشاكل والمعوقات في سير عملها وفق نظامها الداخلي، والتعريف بالمستجدات المطلوبة للعام ٢٠٢١.

تابع الاجتماع اشكاليات عمل ومعوقات هيئة اتباع الديانات والمذاهب في العراق، وانتهاكات حقوق الانسان، وما تتعرض له الجموع المتظاهرة في العراق من اعمال عنف وقتل واغتيالات واختطافات واعتقالات ، واكد الاجتماع على استمرارية وتطوير عمل الهيئة.

شارك في الاجتماع رئيس المجلس الاستشاري الدكتور كاظم حبيب ، بتقديمه ملاحظات ومداخلات توجيهية واقتراحات بصدد تعميق وتوسيع اعمال الامانة العامة مستقبلاً .

يؤسفنا ان حضور الاجتماع لم يكن من قبل جميع الاعضاء للامانة العامة ، فلقد تخلف عدد من اعضاء الهيئة لسبب تقني ، او لظرف طارئ ، او بدون عذر .

ادار الاجتماع السيد الامين العام للهيئة الاستاذ نهاد القاضي ، وقد تضمن برنامج الاجتماع :

١. التقرير الانجازي لاعمال الهيئة لعام ٢٠٢٠ .

٢. برنامج الهيئة المقرر الالتزام به لسنة ٢٠٢١ .

٣. مداخلات الاعضاء واراءهم والمشكلات التي تعيق عملهم او تفاعلهم مع نشاطات عمل الهيئة .

اتفق جميع الحضور على تنظيم اجتماع شهري يلتزم به جميع اعضاء الهيئة ، وتم تحرير محضر الاجتماع من قبل مكتب الهيئة ، وارسل بالبريد الالكتروني لجميع اعضاء هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق في يوم ٢٠٢١/١/١٨ .

* ملاحظة /

تجدر الاشارة بأن الدكتور كاظم حبيب رئيس المجلس الاستشاري اقترح في الاجتماع تقديم كتاب شكر للاستاذ نهاد القاضي الامين العام للهيئة ، والسيدة راهبة الخميسي سكرتيرة مكتب الهيئة للجهود المبذولة باداء ونشاطات الهيئة وسير عملها ، وقد اثنى الزملاء الحاضرين في الاجتماع على المقترح .

راهبة الخميسي
مكتب سكرتارية هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق
٢٠٢١/١/١٩

# الموقف النهائي لمعاناة المتقاعدين

مهدي العيسى *

اولاً :

ارتباطا بما حققناه نحن في الجمعية العراقية للمتقاعدين منذ عام ٢٠١١ والى يومنا هذا من خلال التظاهرات التي شاركنا فيها وعشرات اللقاءات في مختلف وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية من اجل خلق رأي عام ضاغط ناهيكم عن اللقاءات المتواصلة مع اصحاب القرار في السلطتين التشريعية والتنفيذية والتي اسفرت عن انجازات كبيرة تحققت للمتقاعدين واهمها رفع الحد الادنى من ٢٠٠ ألف دينار الى ٤٠٠ ألف دينار ورفع نسب استحقاق الورثة ( الرواتب الاسرية ) من ٦٠ و ٧٠ و٨٠ ٪ الى ٨٠ و٩٠ و١٠٠٪ ورفع سقف الاستحقاق القانوني للراتب التقاعدي من ٨٠ ٪ الى ١٠٠٪ في حال توفر مدة الخدمة الوظيفية الكافية واضافة مخصصات غلاء المعيشة بنسبة ١٪ عن كل سنة خدمة تقاعدية ومخصصات الاعالة لمن يعيل اثنان او اكثر من افراد عائلته المسؤول عنهم شرعا ومخصصات الشهادة ومنح مبلغ ستون ألف دينار فوق الحد الأدنى للمحالين لاسباب صحية أو لمن احيل بالسن القانوني وعندما تم تنفيذها بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ عقدت الجمعية العراقية العزم على مواصلة مطاليبها الاخرى التي سنكتبها اجمالا في الحلقة القادمة .

ولعلم الاخوات والاخوة ان جمعيتنا التي لي الشرف في رئاستها مجازة رسميا من دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة للامانة العامة لمجلس الوزراء ..انتظرونا في الحلقة القادمة سندون الاجراءات النهائية التي قامت بها جمعيتكم بما يتعلق بالمادة ١٣ و١٤ ومكافأة نهاية الخدمة والحد الادنى للرواتب التقاعدية والرواتب الاسرية للورثة ومشاكل الاستقطاعات .

ثانياً :

بعد ان تكللت جهود الجمعية العراقية للمتقاعدين بالنجاح بتشريع قانون التقاعد رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ متضمننا بعض الايجابيات التي تم ذكرها في الحلقة الاولى رغم احتوائه على بعض الفجوات ومن اهمها بقاء التمييز بين المتقاعدين شرعت الجمعية ببعض المطالب من اهمها : -

١ . تخليص المتقاعدين من شرط كفالة الموظف المستمر بالخدمة لطالب السلفة وبعد لقاءات متواصلة مع هيأة التقاعد الوطنية بالغاء هذا الشرط القاسي كون الموظف يطلب مبلغ ليس بالقليل جراء كفالته واستبدال ذلك بوثيقة التأمين على الحياة من شركة التأمين الوطنية وفعلا نجحت تلك المساعي وتخلص المتقاعد من شرط الكفيل الموظف عند طلب السلفة .

٢ . قامت الجمعية بالمطالبة بتشريع قانون للتأمين الصحي لعدم قدرة المتقاعد وهو مصاب بأغلب الامراض المزمنة من توفير اثمان العلاجات والتحاليل المرضية ومراجعة الاطباء من دون تدخل الدولة في هذا الجانب خدمة ووفاء لهذه الشريحة التي افنت زهرة شبابها من اجل الوطن ومسودة مشروع قانون التأمين الصحي موجود في مجلس النواب ينتظر دوره في التشريع .

٣ . تقدمنا بطلب شمول المستفيدين ( الرواتب الاسرية ) بالسلف التي تمنح للمتقاعدين ممن هم على قيد الحياة ومازلنا نتابع الموضوع في هذا الجانب الذي لم يبت به لحد الان .

٤ . نظرا لشحة الرواتب التقاعدية طلب منا المتقاعدون بجعل الراتب التقاعدي شهريا بدلا من شهرين اسوة بالموظفين المدنيين والعسكريين لان المتقاعد يستلم راتبه كل شهرين وينفقه خلال الشهر الاول ويبقى يستقرض في الشهر الثاني نظرا لشحته والحوا علينا كثيرا في هذا الموضوع وراجعنا هيأة التقاعد الوطنية بهذا الشأن التي اعتذرت في بادئ الامر معللة رفضها بصعوبة تنفيذ الاجراء واستمرت مطالباتنا لاكثر من عام وعكسنا هذه المطالب في وسائل الاعلام حتى اعلنت هيأة التقاعد الوطنية استجابتها على ذلك .

٥ . قدمنا مقترحات باحدى عشرة مادة للتعديل الاول للقانون رقم ٩ لسنة ١٤ وسلمنا تلك المقترحات للنائب هيفاء الامين من كتلة سائرون التي تبنت الموضوع وجمعت تواقيع عدد من النواب على ذلك وفعلا وافقت عليه رئاسة مجلس النواب واحالته الى اللجنة القانونية النيابية التي احالته بعد دراسته الى اللجنة المالية النيابية واعاده رئيس السن للجنة المالية الى هيأة الرئاسة طالبا فيه اعادته الى الحكومة لوجود جنبة مالية .

٦ . تفاجأنا اعادة مسودة التعديل من قبل الحكومة الى البرلمان ولم تظمنها الكثير من المقترحات التي قدمناها باستثناء جعل مكافأة نهاية الخدمة ٢٥ سنة بدلا من ٣٠ سنة ومساواة المتقاعدين القدامى مع الجدد وصرف الراتب التقاعدي لتاركي العمل لاي سبب كان ممن لديهم خدمة ١٥ سنة خدمة تقاعدية وعمر ٤٥ سنة اما بقية المقترحات فقد رفضتها حكومة عادل عبد المهدي .

٧ . عاودنا تسليم المقترحات الى رئيس اللجنة المالية الدكتور هيثم الجبوري الذي أوعدنا خيراً .

ولكن ما ان تم التصويت على التعديل حتى خلى من اي اجراء ايجابي وكان مكرسا لاحالة المواليد الاربعة بعد تخفيض السن القانوني من ٦٣ الى ٦٠ سنة والحاق الضرر بهم ولم يحتوي على أي مادة ايجابية سوى المادتين ١٣ و١٤ والتي مازالت مواد خلافية لحد الان وفي الحلقة القادمة الثالثة سنشرح تفصيلا اجراءات الجمعية في ما يخص المادتين ١٣ و ١٤ وامور اخرى يجري التطرق لها لاحقا .

وتقبلوا فائق التحيات ..

* رئيس الجمعية العراقية للمتقاعدين

# بيان المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان يعبرعن «قلقه البالغ» من تصاعد العنف في محافظة ذي قار

شهدت ساحة الحبوبي ، وسط مدينة الناصرية تظاهرات منذ أسابيع إثر اعتقال عدد من الناشطين ، وتفجير بيوتهم ، فيما تنتشر القوات الأمنية في الساحة والشوارع والتقاطعات القريبة منها ، بعد الأحداث التي شهدتها المدينة قبل يومين ، تسببت باغتيال ناشط و مقتل شرطي وإصابة ٣٣ آخرين، واعتقال اكثر من ٧٢ ناشط و متظاهر و استمرار حملات الاعتقال التي طالت الناشطين في مواجهات بين القوات الأمنية و المتظاهرين.

و إثر استمرار حملات القمع والملاحقة و الاعتقال ، يتجه المشهد في المحافظة المتوترة إلى التصعيد بعد أن هدد الصدر بإرسال مليشيات «سرايا السلام» والدخول لساحة الحبوبي، في وقت أكّد فيه ناشطون ان القمع لا ينهي التظاهرات، بل يزيد الناشطين اصراراً وقوة لنيل حقوقهم المشروعة و على الحكومة تنفيذ وعودها التي أعلنتها عند تشكيلها بمحاسبة قتلة المتظاهرين والفاسدين، وحصر السلاح بيد الدولة .

اننا في المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان ، ندين ونستنكر وبشدة تصاعد العنف والاستخدام المفرط للقوة ضد الحراك الجماهيري في الناصرية من قبل قوات مكافحة الشغب و مليشيات خارجة عن القانون، الذي أدى الى سقوط العديد من الشهداء والجرحى واعتقال وملاحقة العديد منهم .

اننا نناشد الحكومة الكندية وجميع المنظمات الحقوقية المعنية بالأمر وعلى رأسها المنظمات الدولية بالضغط والإدانة وتجريم هذه الممارسات اللا إنسانية التي يتعرض لها الناشطين المطالبين بحقوقهم المشروعة وفضح ومعاقبة كل من تورط بقتل واعتقال المتظاهرين.

المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان

١٢/ ١/ ٢٠٢١

# مركز ميترو يطلق تقرير السنوي حول حرية اللصحافة في اقليم كوردستان

نظم مركز ميترو في الساعة ١١ من ظهر يوم السبت ٢٠٢١/١/١٦ ، مؤتمراً صحفياً لاعلان تقريره السنوي حول وضع حرية الصحافة والاعلام في أقليم كوردستان، وذلك بحضور مكثف لوسائل الاعلام الكوردستانية والعراقية وبعض وسائل الاعلام العالمية .

كما حضر المؤتمر الصحفي نخبة كبيرة من المثقفين والوجوه الاجتماعية وممثلي منظمات المجتمع المدني والمختصين في مجال حقوق الانسان، وتقدم الحضور السيدة( ريواز فائق ) رئيسة برلمان اقليم كوردستان .

وافتتح المؤتمر الصحفي بكلمة مركز ميترو القاها (دياري محمد) مدير مركز ميترو، وجاء فيها: ان سلطات الاقليم سعت جاهدة في العام الماضي ٢٠٢٠ على التضييق على حرية الاعلام والصحافة واسكات الاصوات المعارضة، فقد تم استخدام العنف المفرط ضد الصحفيين اثناء تغطيتهم للاحداث، كما تم اعتقال الصحفيين والناشطين المدنيين بدون اوامر قضائية في اكثر الاحيان، كما تم غلق بعض وسائل الاعلام وتهديد بعضها بالغلق اذا لم تلتزم بأوامر السلطات ، واكد (دياري) في كلمته : على ان اجراءات السلطات للتضيق على حرية الاعلام لم تقتصر على استخدام العنف ضدهم بل انها سعت الى تشريع العديد من القوانين التي تحد من حرية الرأي والتعبير، مثل مشروع قانون تنظيم الاعلام الالكتروني وغيرها من مشاريع القوانين التي تبغي منها التضييق على الفضاء المدني واسكات الاصوات المعارضة، واضاف: ان كل مشاريع تلك القوانين صيغت بطريقة فضفاضة، بحيث يمكن استخدامها لقمع حرية الرأي والتعبير .

وجاء في الكلمة : ان مركز ميترو وفي كل لقاءاته مع السيد رئيس الاقليم ومع رئيسة البرلمان ومع مكتب رئيس الوزراء ومع نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان، كان يؤكد على ١ـ احترام تطبيق قانون العمل الصحفي وتفعيل قانون حق الحصول على المعلومة ٢. احترام القانون وتطبيقه على الجميع وانهاء مسألة الافلات من العقاب ٣. احترام حرية الرأي والتعبير وحق التظاهر للمواطنين وعدم زجهم بالسجون نتيجة مشاركتهم في المظاهرات.

وسرد ان اهم الانتهاكات الكبرى التي حدثت في العام الماضي، مشيراً الى زيادة عدد وحجم الانتهاكات بحق الصحفيين والموؤسسات الاعلامية.

بعد ذلك قدمت نبذة مختصر وبالارقام عن الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين والموؤسسات الاعلامية، وقرأت (آفان جاف) ذلك الملخص باللغة الكوردية، فيما تولت (بريان زردشت) ذلك الملخص باللغة العربية، وكانت تلك الانتهاكات التي رصدها مركز ميترو طيلة العام الماضي، بالشكل التالي: ٣٨٥ انتهاك بحق الصحفيين شملت ٢٩١ صحفي وموؤسسة اعلامية في داخل اقليم كوردستان، وفي تفاصيلها: ١٦٣ منع من التغطية، ٧٤ اعتقال وتوقيف بدون أمر قضائي، ٤٨ تهديد واهانة، ٤٢ مصادرة للمعدات الصحفية، ٨ تحرش بحق الصحفيات، ٣٠ اعتقال وتوقيف بشكل مخالف لقانون العمل الصحفي، ٨ أجبار على توقيع تعهدات، ٦ تحطيم للمعدات الصحفية، ٤ حالات لاغلاق مكاتب قنوات اعلامية، ٢ تشويش الكتروني .

فيما رصد مركز ميترو ١٢٠ حالة انتهاك ضد ٨٣ صحفي وموؤسسة اعلامية في المناطق الكوردية التي تقع خارج ادارة حكومة الاقليم، وبالشكل التالي: ٧١ حالة منع من التغطية، ٣٠ اعتقال وتوقيف بدون امر قضائي، ٩ مصادرة للمعدات الصحفية، ٧ اعتداء واهانة، ٢ أجبار على التوقيع على تعهدات، وحالة اختطاف واحدة لاحد الصحفيين .

هذا ونشر المركز في المراسم تقرير رصد قضايا المكونات في الاعلام الكوردستاني حيث رصد التقرير ٤٠ وسيلة اعلامية مرئية و سمعية ومكتوبة وقدم التقرير اهم الثغرات والايجابيات في الرصد مقدما توصيات لتطوير الخطاب والمادة الاعلامية الخاصة بمكونات المجتمع الكوردستاني .

واختتمت مراسم اعلان التقرير السنوي لمركز ميترو بعقد جلسة حوارية ضمت : البروفسورة زيا عباس وآفان جاف ولطيف حسين، لتناول اهم ما احتوته الدراستين بشكل موجز، وادارت الجلسة الاعلامية شهين صابر.

واجرت وسائل الاعلام المختلفة لقاءات عديدة مع مدير المركز واعضاءه للحديث عن التقرير وما جاء فيه باللغتين الكوردية والعربية ، وطرحت الكثير من الاسئلة في هذا المجال .

# الديمقراطية في زمن كورونا

**جاسم مراد**

لم تعد الدساتير والقوانين ، ضامنة لإنفلاتات قادة الحكم ، فامريكا التي اعتمدت الدستورية والقانونية في منهجية الحكم سرعان ماتم تجاوزها من قبل رئيس لن يرضى بخسارته الانتخابية ، ومثلما قال الرئيس المنتخب جو بايدن ( بأن ماجرى من اقتحام للكونغرس لوقف قرار فوز الأغلبية هو بمثابة هجوم إرهابي نفذه الغوغاء بأمر الرئيس ترامب ) هذا القول لايجعلنا تشكك بالديمقراطية الامريكية والمؤسسات الضامنة لها التي مضى عليها مئات السنين ، وإنما يحفز عقول الشعوب ومنها شعبنا العراقي والعربي ، بأن الانتهاكات والتجاوزات التي جرت وتجري بمنطقتنا هي نتيجة انفعالات رئيس أو رغبة بفرض القوة الزائدة على الشعوب .

رغم تصوراتنا بأن لاحرب تحدث بالمنطقة بسبب الصراع الأمريكي الإيراني والتعبئة الإسرائيلية وبعض الأطراف العربية ، لكون العقول المؤسساتية الهادئة في الإدارة الامريكية تدرك كلفة هذه الحرب ومخاطرها على المصالح الامريكية وحلفاؤها في المنطقة ، وما جرى من تحشدات في مياه الخليج العربي يرمي الى حالتين الأولى إرضاء الراغبين من الرؤوس الحارة بالمنطقة وثانيا إن أمريكا مستعدة للتفاوض إذا ماحدث بعض اللين من الجانب الإيراني .

وبعض التقارير المسربة تشير الى إن هناك بعض اللقاءات على مستويات مختلفة بين الإيرانيين الذين لايريدون الوصول الى حافة الحرب . وان المتغيرات القادمة في القيادة الامريكية ستدفع باتجاه العودة للتفاوض مع بعض التحسينات .

مايهمنا هنا هو ماجرى من غزو عسكري غربي امريكي للعراق باسم الديمقراطية للشعب العراقي ، وما حدث من اقتحام لمبنى الكابتول بتحريض رئيس اكبر واقوى دولة في العالم ، يعني ذلك بأن الاجتياحات التي حدثت للعراق وسوريا والتحريض والتموين لماسمي بالربيع العربي هو بالضرورة على غرار اجتياح الكونغرس الأمريكي ووقوع بعض القتلى والجرحى .

الكثير من شعوب وشخصيات ومنظمات تعيش تحت وهم الديمقراطية الامريكية ومساعدة الشعوب ، ولعل شعبنا اكثر من اكتوى بنيران تلك الديمقراطية من خلال مشروع بريمر الذي قسم العراق الى طوائف وعرقيات وشرعن النهب والسرقات والفساد بدراية ومتابعة الأجهزة الامريكية ذاتها ، وإلا كما قال النائب السابق للجنة المالية في مجلس النواب العراقي عبد الرحمن الدراجي بان منظمة الكابتول الامريكية تدري وتعرف اين ذهبت المبالغ المالية ومن اين جاءت ، فلماذا إذن لم تكشف أمريكا تلك المليارات التي نهبت من الأموال العراقية للخارج إذا لم تكن لها مصلحة في تخريب الدولة العراقية وجعلها نظام هش بائس يدار من قبل أناس همهم المصالح الذاتية وقوة السيطرة لا المصلحة الوطنية العراقية .

ماجرى في أمريكا من اقتحام لأهم مؤسسة تشريعية ديمقراطية في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية يعبر بشكل واضح بأنه من الممكن ان تتشكل منظمات عنفية جديدة سيما وان التقارير اشارت الى ارتفاع نسبة بيع وشراء الرصاص والأسلحة المختلفة في الفترة الأخيرة من حكم الرئيس ترامب، والادهى من ذلك بأن التشريعات الامريكية تقيد التمويلات على الصحة ولا تقيد قوانين بيع الأسلحة والرصاص .

لقد كشفت جائحة كورونا مدى الاستهتار بحياة الأمريكيين ، وضعف إمكانية مواجهة مثل هذه الأوبئة ليس ذلك بسبب عدم الامكانية ولا القدرة ، فامريكا دولة عظيمة وقدراتها العلمية والمادية هائلة ، ولكن الكارتلات الاقتصادية الكبرى هي التي تدير السياسات وتتحكم بمصائر الناس ، مثلما تدير الحروب عندما تشعر مصلحتها في ذلك .

ماحدث في أمريكا من تجاوز على الشرعية القانونية ، يذكرنا بجرهم البعض في التجاوز على حقوق الامة العربية والشعب الفلسطيني بدولة مستقلة وعاصمتها القدس ، فالذي مارسه الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هو تعبيرات لمنهجية عنصرية واحدة ، وعلى القيادات العربية التنبه لذلك بغية الدفاع عن الحقوق والشخصية العربية المستقلة .

# الدولــة الراكــدة

د. اسامة شهاب الجعفري

لا تنشأ المجتمعات التاريخية إلا في كنف الدول حيث لا سبيل لكي تتقدم و تنتج و تتراكم و تنظم كيانها الداخلي إلا في ظل هذا الاختراع الإنساني العظيم المسمى بـ «الدولة» ، و تتفاوت الدول في درجة فعاليتها و تطور نُظمها بتفاوت مستوى التنظيم الذاتي للجماعات الاجتماعية التي تعمل بداخلها , و أهم هذه الجماعات هي الجماعات المهنية , فكلما نضجت فكرة الدولة في وعي الجماعات المهنية كلما كانت سبباً لتنشيط دور الدولة في حياة المجتمع لتنتج أشد المجتمعات تماسكاً عبر التاريخ .

أظهرت الدراسات السياسية و القانونية و الاجتماعية العديد من أنواع الدول منها الجيد كنموذج دولة القانون و دولة الحق و دولة الرعاية الاجتماعية , و منها السيئ كالدولة الفاشلة و الدولة الرخوة , و يمكننا أن نضيف – من جانبنا – نموذج آخر من نماذج الدولة السيئة المضرة بالمجتمعات و هي الدولة الراكدة التي تظهر عندما يختفي أثر الجماعات المهنية على الدولة .

النمو Growth نزعة إنسانية طبيعية للفرد و المجتمع , و يكون من خلال بروز حاجات جديدة تؤكد حقوق الكائن البشري و كرامته الذي يعيش في كنف الدولة مما يؤدي بالضرورة الى توسع نشاط الدولة لمواجهة هذا التجدّد في الحقوق , فنمو الدولة خصيصة ملازمة للنمو الاجتماعي و لا يقبل الانفكاك , و تنشيط الدولة يكون من ازدياد حراك المجتمعات نحو المطالبة الواعية لحقوقها التي تؤكد كرامتها , على الرغم من أن الدولة في المجتمعات الحديثة هي المسؤولة عن تأمين هذه الحقوق و حمايتها , إلا أنها لا تعمل لوحدها مديراً و ضامناً لحقوق المواطنة فهناك جماعات ثانوية تعمل بشكل متواصل مع طرفي المعادلة الحقوقية : مع الفرد للوقوف بشكل عملي على حاجاته و حقوقه المستجدة و مع الدولة لتكون دليلاً على حقوق المواطنة لتعبر عنها أمام الدولة تعبيراً منظماً واعياً مما تتسبب في تنشيط الدولة في وظيفتها الأساسية فيحصل هناك نشاط غير متوقف في كل مؤسسات الدولة نحو غاية واحدة هي المواطن , و هذا الدور الكبير مسند الى الجماعات المهنية في تلك المجتمعات الحديثة . و لكن قد يحصل النقيض عندما يكون هناك نمو اجتماعي في الحقوق و الحاجات و لا يقابله نمو وظيفي نوعي للدولة لمواجهة هذا النمو الاجتماعي و في الوقت ذاته لا يقابله فاعلية للجماعات المهنية في المطالبة بحقوق المواطنة لدفع الدولة نحو النمو و النشاط فيختفي أثر هذه الجماعات على الرغم من وجودها فيصيب الدولة الركود و التوقف عند نقطة معينة و لا تملك القدرة على تجاوزها لمرحلة أخرى , و الذي يحرك هذا الركود من موضعه هو فعل الجماعات المهنية المستمر و المؤثر في مراكز صناع القرار في الدولة لتكوين قوة ضغط جماعي على هذه المراكز من أجل أن تتجاوز الدولة أزمتها في الركود الوظيفي لما تتمتع هذه الجماعات من استقلال و تنظيم و إمكانية الوصول الى مراكز صنع القرار .

جاءت الجماعات المهنية من رحم السعي الدائب نحو العدالة الاجتماعية في الدول الرأسمالية التي ركدت على الاقتصاد و الربح دون أن تتجاوز الى مراحل أخرى فاستطاعت هذه النقابات أن تقوم بدور الترويض للدولة الرأسمالية و ترشيد رؤيتها القيادية لتجبرها بالنهاية على طرح النظرية الاجتماعية التي تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع , فأول إنجازاتها إنها اجبرت الدولة على طرح قوانين اهتمت بحقوق العامل ثم استمر عمل الجماعات المهنية نحو قوانين الرعاية الاجتماعية لكل المواطنين كقوانين العدالة الاجتماعية التي تطبق العدالة في توزيع الثروات و القوانين المتصلة بالصحة العامة و قوانين أخرى تهتم بالإنسان في مراحل العجز أو الشيخوخة ثم استمر العمل تلك الجماعات الى كل الميادين التي تديرها الدولة من تعليم و جامعات و قضاء و صحة و خدمات و غيرها من حقوق المواطن لتكون هذه الجماعات بسبب عملها المنظم سبباً لجذب المواطن و الدولة معاً و جرهما الى سيل الحياة العامة بدل من الركود , و لا سبيل للخروج من ركود الدولة إلا بوجود شبكة من سلسلة من الفئات الثانوية تجمع الدولة و المواطن معاً , و الجماعات المهنية هي الفئات المناسبة لملء هذا الدور و ذاك هو مصيرها و قدرها في تحريك ركود الدولة تجاه المواطن , وتحريك ركود المواطن تجاه الدولة ، لخلق دولة ناشطة شبابية في أداء وظائفها .

إضافة الى أن توسع الدولة في الحياة الاجتماعية أدى الى أن تصل الدولة الى أبعد نقطة من البيروقراطية فتصبح دولة راكدة و وكالة ساكنة منعزلة عن مصالح الجمهور و الأفراد في المجتمع المدني , و هذا الواقع يمكن أن يكون موجوداً و قائماً إذا لم تنمُ فئات ثانوية نمواً قوياً فتتدخل بين الفرد و الدولة , فاذا كانت هذه الفئات قوية قوة كافية لإقامة التوازن المجتمعي مع الدولة فمن الممكن حماية حقوق الأفراد , فبروز الجماعات المهنية لاشغال مناطق الاتصال بين الفرد و الدولة في النقاط العقدية - نقاط الاتصال و التبادل – إشغالاً أخلاقياً يتمتع بالنزاهة الأخلاقية له الأثر البالغ في تفعيل دور الدولة لأداء وظائفها التي خلقت من أجلها ، فكلما كانت هذه النقاط العقدية فارغة من اشتغال الجماعات المهنية المؤثر فان ذلك يؤدي بالنتيجة الى ركود الدولة و سكونها في نفس المنطقة التي توقف عمرها فيه و هذا الركود يقود الى اضمحلال الدولة شيئاً فشيئاً بتصاعد متطلبات المواطن و مستجدات حقوقه و تصاغر الدولة عن إمكانية تلبية هذه الحقوق المستجدة يوماً بعد يوم .

إن اشتغال الجماعات المهنية لتكون حلقة تواصل بين الفرد و الدولة يعزز من التنظيم الأخلاقي للدولة باتجاه حركتها الدؤوب نحو شبابية الدولة و يمنع من شيخوختها و تقاعدها المبكر لأنها المجسات غير الرسمية للدولة في الوقوف على المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع و الفرد و هذه المجسات نتيجة لما تتمتع بالحرية فانها تكون أمينة في نقل الحقائق و المشاكل طمعاً في حلها و تلبية المتطلبات الاجتماعية لتكون سبباً في تنشيط دور الدولة و الداعي لاستمرارها لتكون دولة حاضرة دائماً بدل من أن تكون غائبة أو ساكنة دائماً . هذه المهمة لا يمكن إنجازها من قبل الأسرة أو العائلة التي بدأ يتقلص دورها الاجتماعي، الجماعات المهنية أو الأسر المهنية هي وحدها القادرة على هذا الدور لجذب الدولة نحو الفرد لما تتمتع به من تنظيم و وعي جيدين لإشغال مناطق الاتصال المفقودة .

فالنقابات المهنية لا يمكن النظر إليها على أن دورها يقتصر على المطالبة بحقوق أعضائها فهذه نظرة قاصرة ، بل هي تمتلك أدواراً كبرى في مسألة تعزيز النزاهة الأخلاقية للدولة الغائبة عن الفرد و تقوم بالإحضار الفوري للدولة و إيقاظها من سباتها تجاه المواطن و ووضعها أمام وظيفتها لأجل التقدم بهذه الوظيفة و النمو بدل من السكون و الركود . و هذا هو الدور الاجتماعي الغائي الذي تتجه الجماعات المهنية بدلاً من التعبير عن المصالح الخاصة من خلال ديناميكية عملها .

تكون الدولة كفوءة و مستمرة العمل و النشاط و غير متقاعدة و تكون ديمقراطية «تقريباً» عندما تكون بين الدولة و الفرد عملية تواصل و هذا التواصل تقوده الجماعات المهنية لذا فهو يتصف بالتواصل غير الفوضوي و يمتاز بالتنظيم و يأخذ طابعاً واعياً و موجهاً لتكوين رأي عام واعٍ و غير مصطنع و نابع من الحقيقة الاجتماعية التي يعيشها المواطن , و هذا الرأي العام الواعي يكون ضاغطاً على إرادة الدولة لانتشالها من حالة الركود التي تظهر على الدولة نتيجة غياب التواصل لتكون دولة تتمتع بالكفاءة و الفاعلية , فلا توجد مجتمعات يمارس فيها الجميع الحكومة ممارسة مباشرة و بصورة مشتركة , فالحكومة دائماً في أيدي أقلية مختارة و لا تضم إلا حلقة من الأفراد التي لا يمكن أن تنجو من عيب البيروقراطية الذي يصيب الدولة لتتقيد بالركود و السكون و الجمود , و الجماعات المهنية تخلق قوة دافعة للدولة لتتجه نحو تلبية مصالح المواطن و المجتمع لتكون فعلاً مجتمعاً ديمقراطياً بالمطالبة الواعية و الموجّه فتصبح الكثير من الجوانب الحياة التي تحكم سابقاً بالعادة و بلا تفكير معرضة لتدخل الدولة برؤية جديدة لتأخذ دورها في هذه المناطق لتشارك الدولة بشكل فاعل في الحياة الاقتصادية و في إقامة العدالة و تطوير التعليم و الفنون و حماية البيئة و غيرها من جوانب الحياة. لأن للجمهور مطالب و حاجات غير مفصح عنها و غير واضحة تقوم الجماعات المهنية بالكشف عنها و التعبير عنها للدولة بعد صقل هذه الحاجات بالتنظيم و الوعي لتكون الجماعات – بحق – عقلاً مجتمعياً مرشداً للدولة و منظمة للفرد لتكون للمواطن الفرد قوة مجتمعية ضاغطة على الدولة , فالدولة مصدر لكثير من الأفكار المستحدثة و تملك قوة كامنة يمكن لهذه الجماعات أن تطلق هذه القوة فالدولة تقود المجتمع قيادة واعية بمقدار ما تنقاد له بعيداً عن الركود و لا تكون أسيرة التقاليد .

# الطفولة .. الرهان الأهم

## عماد جاسم

شعوب ومجتمعات عانت انهيارات بسبب حماقات الكبار وغباء ساستها، اجتهد مثقفوها في اعادة ترميم أنفسهم بالعودة الى الاهتمام بالاطفال، بعد أن تيقنوا من استحالة ترميم الحاضر، بعد كم الأمراض والضغوطات وحجم الكراهية المتبادلة وذلك التصدع الأيديولوجي ووهم التقديس المزعوم الذي يعطل العقول، ترى ألا نحتاج اليوم للاعتراف بأن الاصلاح الجذري في القيم السائدة، بات في حكم المستحيل، وان اخر ما تبقى من رهان هو التعويل على تغيير نمط التعامل مع أطفالنا وخلق بيئة صحية لينموا على فضائل التعاون وحب الاخرين والوطن وتعريفهم حقوقهم وواجباتهم وترسيخ مبادئ التضامن الانساني، بعيدا عن الهويات الفرعية واحترام القانون؟، مع التأكيد على وضع تشريعات ضامنة لحقوق الاطفال وتحصين عوالمهم بقوانين تردع المتاجرين بهم او توقف جرائم اهدار كرامتهم، وقتل مستقبلهم بأفعال متوحشة ومشينة في ظل افتقار منظومة القوانين الراعية لحقوق الأطفال والمراهقين، او غياب آليات المراقبة الفاعلة لتنفيذ الكثير منها، والتي باتت في عداد الشكليات، بعد ان امسى الاب او ولي الامر هو الامر الناهي بعيدا عن سلطة الدولة او خيمة الحكومة، التي لابد لها ان تكون راعية وجادة للفئات الضعيفة .

نقول هذا ونحن نتابع العديد من جرائم الاغتصاب او الاجبار على التسول او الزيجات المبكرة جدا، بعيدا عن حكم القضاء، ومؤخرا انتشرت صور وتعليقات عن جريمة اغتصاب طفلة وجدت مقتولة ومعلقة في البصرة وقبلها جرائم مماثلة لعمليات تعذيب لأطفال في بعض المحافظات ومنها بغداد، رافق ذلك صيحات استهجان انفعاعلية لا ترتقي الى ضرورة العمل للتضامني والمدني المرتبط بخطط التفاعل المنتج، من اجل تفعيل تشريعات تحد من ارتفاع نسب هذه الجرائم وتقلل من وحشية الكبار، وفي هذا الاطار كانت لنا جولات في مدن العالم للتعرف على تجارب النهوض بوعي الطفل ومنحه فرصة المشاركة في تربية الشعوب، فقد بات الطفل عندهم هو من يسهم في وضع تشريعات ضامنة له ويتثقف في امكانية تحسين البيئة التشريعية، ومن ثم يكون رافدا في بناء ركائز الحياة المدنية العادلة من خلال وعي متجدد وقادر على مناقشة الكبار في قضايا تهمه، بل وتخلق روحا من الانسجام والتفاهم المتبادل بين الاجيال، وتتجه مؤسسات غربية لوضع الطفل مربي من نوع خاص، فهو قديس غير ملوث برغبات وتطلعات الكبار، غير ملوث بالزيف الكاذب للتدين الوهمي او تمجيد الذات، ما الضير في إطلاق صرخة استغاثة للقول :

انقذوا اطفالنا ، هيئوا لهم مستقبلا اكثر أمانا بعد ان فشلنا في ان نعيش حاضرا مترعا بالصدق والتفوق والوئام، لماذا لا نسارع في تنظيم حملة حقيقية لدعم حقوق الطفل وفق رؤية عملية وحضارية، حملة تستند الى مراكز بحثية، ومساهمة ناشطين يتجاوزون صعوبات العمل مع وزارة التربية! يفتحون أفق التعاون مع المجتمع المدني، من خلال اعادة النظر بالمناهج و تدريب الملاكات التعليمية و ترسيخ العمل الاعلامي والدراومي، حث الدولة على وضع اولوية الطفولة في كل المشاريع والتشريعات، انها دعوة صادقة، ان نبدأ بعقد لقاءات وكتابة مقترحات وتوصيات بحملة نقترح تسميتها «إنقاذ طفولتنا» .

# قانون التقاعد النافذ وهموم المتقاعد

## خالد السلامي

بعد التعديل الذي حصل على قانون التقاعد العراقي نتيجة لتظاهرات تشرين ٢٠١٩ الذي كان في ظاهره استجابة متهورة لمطالب المتظاهرين وفي حقيقته ضربة موجعة لآلاف الموظفين العراقيين وخصوصا ممن تأخر تعيينهم بسبب الاوضاع المعروفة في البلد سابقا وحاليا، فكان تخفيض السن القانوني من ثلاث وستين سنة الى ستين سنة قد حرمهم من ثلاث سنوات دون تعويض رغم انهم قد تعينوا على اساس السن القانون السابق فكان يجب ان يتم تعويضهم باعتبار فارق السن القانوني خدمة مجزية يتم استيفاء توقيفاتها التقاعدية اما بصورة مباشرة او تقسط على راتبهم التقاعدي او ان يتم تطبيق السن القانوني الجديد على حديثي التوظيف لانهم سيكونون على علم مسبق به .

ومن مثالب القانون ايضا انه يساوي الموظف الامي مع حامل شهادة الدكتوراه من اصحاب الخدمة التقاعدية الادنى التي بالتاكيد لم يكن اصحابها قد تعمدوا تأخير تعيينهم انما اجبرتهم الظروف المعروفة على هذا التأخير فعندما يتقاعد موظف امي وآخر حامل لشهادة الدكتوراه على اساس الخدمة التقاعدية الادنى والبالغة خمس عشرة سنة سيكون راتبهما بنفس القيمة اي انه يساوي خمسمائة الف دينار وبعد اهانة العملة الوطنية بتخفيض قيمتها المنخفضة اصلا امام الدولار والتي بالتأكيد ستصل الى المواطن البسيط بالف وخمسمائة دينار للدولار الواحد فستكون قيمة الراتب التقاعدي الادنى لا تتجاوز ثلاثمائة وثلاثون الف دينار في مقابل ارتفاع فاحش لأسعار المواد الغذائية والأدوية والملابس واساسيات الحياة الاخرى بسبب رفع سعر الدولار والوقود مع انعدام مفردات البطاقة التموينية تقريبا .

لذا كان على المشرع العراقي المتعجل دائما في مايخص مايخدمه والمتردد في ما يخدم المجتمع ان يقرأ الوضع الاجتماعي والانساني والاقتصادي لمجتمعه جيدا قبل ان يقر اي تشريع وبالذات فيما يتعلق بقوت شعبه .

هنا لابد من اقتراح بعض الحلول لمعالجة مأساة المتقاعد العراقي البسيط وخصوصا ان هناك مشروع تعديل لهذا القانون مطروح منذ فترة طويلة على البرلمان بانتظار ان يرى النور .. وكما يلي :-

اولاً : احتساب الخدمة العسكرية الالزامية مع حركاتها خدمة فعلية مضمونة لاغراض العلاوة والترفيع والتقاعد دون استيفاء لأية مبالغ جراء ذلك كون المواطن العراقي انذاك كان ملزما بها وبما انها ولغاية عام ٢٠٠٢ كانت محسوبة لهذا الغرض فربما كانت تستقطع منها التوقيفات التقاعدية لان الجندي المكلف انذاك كان يستلم راتبه دون ان يسأل عن الاستقطاعات المأخوذة من راتبه .

ثانياً : بما انه قد تم تخفيض السن القانوني فيجب ايضا تخفيض مدة الخدمة الممتازة او (الحسنة) من اربعين سنة الى ثلاثين سنة .

ثالثاً : رفع النسبة التراكمية المحتسبة ضمن قاعدة احتساب الراتب التقاعدي من (٢,٥ بالمئة) الى (٣,٥ بالمئة) لغرض تحسين حالة المتقاعد الذي سيواجه سوقا ملتهبا بكل جوانبه وتفرعاته الصحية والغذائية والمواد الاساسية الاخرى بسبب رفع قيمة الدولار واسعار الوقود اضافة الى بدلات ايجار السكن ووسائط النقل .

رابعاً : عدم شمول الموظفين المتقاعدين الى حد الدرجة الاولى باي ضريبة دخل او غيرها او اي استقطاع اخر والاكتفاء فقط بالدرجات الخاصة فما فوق .

خامساً : رفع الحد الأدنى للراتب التقاعدي الى سبعمائة وخمسين ألف دينار بدلا من خمسمائة الف دينار. ليتمكن المتقاعد من تأمين الحد الأدنى من متطلبات حياته وحياة اسرته ..

املنا ان يأخذ المشرع العراقي بنظر الاعتبار حالة المواطن الذي اوصله لهذا المكان وان تاخذ من وقته اكثر بدلا من الاهتمام بمصالحهم الشخصية حيث لاحظ المواطن العراقي على مدى مايقارب عقدين من الزمن حرص المشرعين العراقيين على الالتئام بكامل عددهم لاقرار اي تشريع يخدم مصالحهم وبشكل فوري بينما لايكاد يكتمل النصاب مع المماطلة التي قد تستغرق اشهرا عديدة عندما يتعلق الامر بمصلحة المواطن والبلد .

# البطاقة التموينية ومفهوم الأمن الغذائي

حيدر عبد الامير الغريباوي

تعد مسألة البطاقة التموينية من أهم المواضيع التي لها تماس مباشر بحياة الناس لأنها خط الدفاع الأخير للمواطن قبل الوقوع في دوامة الفقر على المستوى المعاشي، وتواجه في الوقت الحاضر مسألة البطاقة التموينية تحديا مهما من خلال تزايد المطالبات لإصلاحها وجعلها أكثر استهدافا للفقراء، وبدوره يعد الامن الان الغذائي ركيزة مهمة للأمن الوطني ولابد من اخذ التحوطات اللازمة لمواجهة مشكلة النقص في الإنتاج وانتهاج سياسة الاعتماد على الذات وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية خاصة الحبوب واستخدام الطرق العلمية الحديثة لرفع المستوى الإنتاجي الزراعي وتأمين مدخلات النتاج واتباع السياسات الزراعية التي من شأنها تطوير زيادة كمية مخرجات الإنتاج بعد تطوير البنى الانتاجية ودراسة الاسباب التي تؤدي إلى تدني الانتاجية وتحقيق وتائر سريعة في رفع معدلات الغلة للمحاصيل الأساسية .

حيث ?عد نظام البطاقة التمو?ن?ة في العراق أحد نظم الإعانات الاقتصادية الحكومية غير المباشرة، تم تطبيقه في نها?ة عام ١٩٩٠ ?حصل بموجبه كل فرد عراقي على سلة غذائية شهرية تقدر عدد سعراتها حوالي ٢١٥٠ سعرة حرارية لكل شخص ?وم?ا، لقد استطاع هذا النظام تطب?ق مبدأ العدالة المطلقة بتوزيع المفردات الغذائية خلال فترة الحصار الاقتصادي، وتحقيق الأمن الغذائي، بالحد من حدوث مجاعات.

### ثلاث مفردات

الا ان وبعد ٢٠٠٣ تضاءلت المفردات التموينية مقتصرة عل ثلاثة مفردات رز - سكر - زيت فانخفضت السعرات الحرارية بما يعادل ١٥٤٩ سعرة /يوم/فرد مما يشكل عجزاً غذائيا للأشخاص غير القادرين على تأمين الغذاء من مصادر بديلة .

ورغم ذلك تشكل البطاقة التموينية في العراق أهمية كبيرة وذلك لاعتماد فئات عديدة عليها حيث عدت البطاقة التموينية صمام الأمان في دعم الأمن الغذائي للاسرة والمجتمع العراقي ككل، لتوفيرها الحد الأدنى من ذلك الأمن سواء في ما قبل أحداث ٢٠٠٣ رغم أن هذه البطاقة في أحيان كثيرة أصبحت تبديد لموارد الدولة العراقية لكونها لم تساهم في تحسين او تطوير مستوى المعيشة للفرد العراقي بالاخص بعد حدوث المتغيرات الاقتصادية الجديدة التي حصلت في العراق وبروز الاهمية عن مدى جدوائية هذه البطاقة من عدمها، خصوصا بعد تطبيق العراق لبنود الاتفاقية المعقودة بينه وبين صندوق النقد الدولي والمتضمنة خطة شاملة للإصلاح الاقتصادي واعادة هيكلة الاقتصاد العراقي لضمان تحول سلس وسليم نحو اقتصاد السوق، وايجاد النماذج البديلة لابعاد حالات التلاعب للحفاظ على استمرارية عمل البطاقة التموينية، بشكل أساسي لأولئك الفقراء الذين ينظرون الى تلك البطاقة باعتبارها الملاذ الآمن وحصنهم الاخير لمواجهة الارتفاعات المستمرة في الأسعار .

من جانب آخر فأن الامن الغذائي هو مقدرة البلد على تامين المواد الغذائية الاساسية اللازمة لتغذية السكان بشكل تلبي الاحتياجات الضرورية والاساسية لنمو الانسان وبقائه في صحة جيدة فضلا عن انه لابد من توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية تستطيع الدولة اللجوء اليها عند حدوث كوارث طبيعية تحد من انتاج الغذاء او في حال تعذر الحصول على المواد الغذائية التي تنقصها عن طر?ق الاستيراد من الخارج كما حدث للعراق ابان الحصار الاقتصادي خلال عقد التسعينيات .

هناك اعتقادا سائدا لدى الناس يساوي ما بين "البطاقة التموينية" ومفهوم "الأمن الغذائي". بل ان الكثيرين يعتقدون ان البطاقة التموينية في العراق هي الشكل الأمثل لتحقيق الأمن الغذائي؟ في حين أن اللجوء الى استخدام برنامج البطاقة التموينية هو إجراء وقتي يُلجأ إليه في الأزمات والكوارث التي تؤدي الى تعطيل، او تشويه، سوق الغذاء المحلي، مما يمنع المواطنين، وخاصة ضحايا المناطق المنكوبة، من الحصول على كفايتهم من الأغذية وقد يتم توسيع نظام البطاقة ليشمل الفقراء والمهمشين والعاطلين عن العمل، من غير القادرين على الحصول على الحد الادنى من الغذاء في ظروف استثنائية .

لذا تتجه الدول في تخطيطها الاقتصادي الى رسم سياسة تدعم بها الغذاء عن طريق تطوير الزراعة أو رصد مبالغ لاستيراد الغذاء الذي يكفي لسد الحد الادنى للطاقة الغذائية لكافة شرائح المجتمع .

إذا علمنا بأن منظمة الأغذية والزراعة الدولية فاو ترجح ان الدول الأعضاء التي تخصص عشرة بالمئة ١٠ بالمئة من ميزانيتها السنوية للإنتاج الزراعي، فإنها ستكون قادرة على تحقيق أمنها الغذائي، وهذا يوضح حجم الفجوة الهائلة في المقاربة المتبعة في العراق لقضية الأمن الغذائي مقارنة بالمقاييس الدولية. للمقارنة فقط فإن تخصيصات ميزانية منذ عام ٢٠١١ الى ٢٠١٩ لقطاعي الزراعة والموارد المائية في العراق هي أقل من إثنين بالمئة ٢ بالمئة مما يعكس ضآلة التخصيصات وعدم الاهتمام بهذا القطاع وهذا اقل من المعدل العالمي في الدول النامية والبالغ خمسة بالمئة ٥ بالمئة .

ان الدعوة إلى التفريق بين "الحصة التموينية" كإجراء وقتي إغاثي ومفهوم "الأمن الغذائي" غير نابع عن نظرة استعلائية، او رغبة في حوار نخبوي، او ترفا بقدر ما هو نابع من إدراك للأولويات الوطنية والمصلحة الوطنية العليا .

### تلبية احتياجات

فالأمن الغذائي حالة تتحقق بشكل دائم عندما "يحصل جميع المواطنين، في جميع الاوقات، على غذاء كاف ومأمون ومغذٍ لتلبية احتياجاتهم التغذوية، وأفضليته الغذائية ليعيشوا حياة نشطة وصحية" وليس في قيام الحكومة بتوزيع مواد غذائية عليهم. فالمواطن الذي "يخلق" غذائه بنفسه، ويحصل عليه بالعمل والجهد، يكون اكثر احساسا بالعدالة، و بقيمة انتمائه الى وطن يمنحه فرصة الشعور بالكرامة كمواطن منتج وفعال في مجتمعه .

ولكي يمكن أن تكون استراتيجية الامن الغذائي في العراق ممثلة في البطاقة التموينية ينبغي أن تحقق البعد الاقتصادي منها من حيث قدرتها على إمداد الحجم الكلي للسكان بالمواد الغذائية فضلاً عن قدرتها على الاحتفاظ بـ خزين ستراتيجي للأمد القصير .

فضلاً عن امكانية استثمار الفرص المتاحة لإنتاج الغذاء، وتصدير الفائض منه، لاستيراد سلع غذائيّة لا يمكن إنتاجها محلياً، وايلاء المحاصيل الصناعيّة المحاصيل الزيتيّة ومحاصيل البنجر وقصب السكر والاستراتيجية كالحنطة والشعير الاهمية المطلوبة لتعزيز نسبة الأمن الغذائي في منتجات هذه السلع، فضلاً عن تعزيز التعاونَ مع الدول المتشاطئة مع الانهرِ المشتركة للعراق، كسوريا، وتركيا، وايران، تطوير الإنتاج الزراعي تتطلب تأمين كميات مستقرة من المياه، لاسيما في مواسم الجفاف، اذ ان نقص الحصة المائية من مصدر التغذية من تلك الدول مجتمعة شكل عائقاً يمس احد مفاصل تأمين الغذاء المتمثل بالعملية الزراعية خصوصا في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق .

من خلال ما تقدم يمكن وضع عدد من الخيارات المتاحة أمام صانعي القرار لغرض وضع هذا البرنامج في المسار الصحيح كي لاتضيع الجهود او تتبدد الأموال في تخصيصات البطاقة التموينية بما ساهم في زيادة نمو الاقتصاد القومي وتحقيق الأمن الغذائي .

من خلال زيادة الاحتياطي الاستراتيجي من السلع والتي تساهم في توفير السلع بكميات كبيرة في الأسواق وعدم حدوث أي أزمات أو زيادة في الأسعار.

# زنازين انفرادية وتعذيب وحشي: هل عجز القضاء العراقي عن قوننة عمليات مكافحة الإرهاب ؟

## ليلى العدناني

ما يزال آلاف المعتقلين، في العراق، يقبعون في السجون لسنوات عدة، دون النظر بقضاياهم، لأسباب بعضها سياسية، والأخرى تتعلّق بسوء التنظيم الإداري في المحاكم العراقية، بحسب شهادات عدد من الموقوفين .

وتصاعد الحديث، في الآونة الأخيرة، حول أوضاع المعتقلين في السجون العراقية، مع المطالبة بالنظر في قضاياهم، ومحاكمتهم أو إطلاق سراحهم، إذا لم يثبت تورطهم بأي من التهم الموجهة ضدهم، وهذا الأمر نصّه وكفله #الدستور_العراقي .

مفوضية حقوق الإنسان في العراق سجّلت خروقات وانتهاكات جسيمة في عدد من السجون، مع رصدها لانتشار الأمراض المعدية، نتيجة الازدحام الكبير داخل الزنزانات، فضلاً عن ممارسة أساليب وحشية، أثناء التحقيق، لانتزاع الاعترافات بالقوة .

### قصص من داخل الزنازين

"أمير"، اسم مستعار لمعتقل عراقي سابق، أُفرج بعد اعتقال دام لتسع سنوات، لعدم ثبوت الأدلة الكافية بشأن التهم الموجهة ضده، ويروي، في حديثه لـ«الحل نت»، تجربته في السجون العراقية: «اعتُقلت، لمدة تسع سنوات، لأني كنت أعمل في مجال حماية أحد المسؤولين العراقيين، المتورطين بقضايا فساد وإرهاب، ولإيماني بأن جميع من يعمل مع هذه الشخصية ستطاله ذات التهمة، قررت مغادرة البلاد، ولكن، لسوء حظي، لم أتمكن من السفر، واعتُقلت في المطار، بتهمة الإرهاب» .

ويضيف: «كنا تسعة أشخاص، نعمل بوصفنا فرقة حماية لذلك المسؤول، تم اعتقالنا جميعاً، وتعرضنا لشتى أنواع التعذيب، لشهور عدة، ومن ثم تم رفع قضيتنا للمحاكم، لأكثر من مرة، دون أن يتم النظر فيها بشكل جدي. قامت عائلتي بتوكيل أكثر من محام، ولكن دون جدوى، حتى فقدت الأمل، وتركت العراق، وها أنا اليوم يُفرج عني، لعدم ثبوت الأدلّة الكافية لتجريمي، بعد كل تلك السنوات» .

أما "فراس"، البالغ من العمر أربعين عاماً، والمعتقل مع ثلاثة من إخوته، فيقول لـ«الحل نت»: «اعتُقلت، أنا وإخوتي الثلاثة، دون أي تهمة حقيقية، وإنما لانتماء أخي الرابع لمجموعة متطرفة، في عام ٢٠٠٨، وتمكّنه من الهرب، إلى جهة غير معلومة، قبل اعتقاله» .

ويتابع: «بعد هروب أخي الرابع، دهمت قوة أمنية ملثّمة بيتنا، لتقوم باعتقالنا جميعاً، ونُقلنا، فيما بعد، إلى سجن "الحوت"، حيث تعرضنا للتعذيب، بأبشع الأساليب، ومن ثم رُفعت أوراقنا لقاضي التحقيق، وأُفرج عنا مقابل مبلغ مالي» .

### سجون إنفرادية والاعترافات بالاكراه

ضابط في أحد الأجهزة الأمنية العراقية، رفض الكشف عن اسمه، أكد، لموقع «الحل نت»، أن «المعتقلين في السجون العراقية يعيشون في حالة يرثى لها، فيقبع معظمهم في زنازين انفرادية، ويتعرّضون للتعذيب الجسدي والمعنوي، ومختلف الإهانات» .

ويتابع بالقول: «السجون تفتقر لأبسط الخدمات الضرورية، كما أن هنالك محاجر انفرادية، يُترك فيها السجناء لمدة أشهر، دون أن توجه لهم أية تهمة» .

شهادة الضابط العراقي يؤكدها الحقوقي "جمعة المياحي"، فالسجون العراقية «مكتظة بالمعتقلين، ولا تراعي الجوانب الصحية، من حيث البناء والطبيعة البيئية، مما يسهّل انتشار الأمراض داخلها».

ويبيّن "المياحي"، في حديثه لموقع «الحل نت»، أنه «يجب إعادة النظر بقضايا أعداد كبيرة من المعتقلين المظلومين، مع الانتباه إلى أنه قد يتم تضليل المحاكم بأدلة زائفة، تختلقها جهات التحقيق، بعد انتزاع اعترافات المتهمين بالإكراه، مما يتطلب ضرورة تحديد الجهات المختصة بالتحقيق، لأن البلاد فيها أكثر من اثنتي عشرة جهة تحقيقية» .

### رأي غاضب لمفوضية حقوق الأنسان

وتُرجع مفوضية حقوق الإنسان في العراق أسباب الانتهاكات، التي يتعرض لها المعتقلون العراقيون، إلى «عدم حصر الجهات التحقيقية، وغياب الشفافية» .

"علي البياتي"، عضو المفوضية، أكد لـ«الحل نت» أن «بعض المتعقلين يتم اعتقالهم بتهم كيدية، والبعض الآخر لتشابه الأسماء، ولكن ما يمرّ به هؤلاء المعتقلون من مراحل، منذ اعتقالهم، وحتى وصولهم للقاضي، يشهد كثيراً من الممارسات، البعيدة كل البعد عن حقوق الإنسان، بسبب غياب الشفافية. كما أن مفوضية حقوق الإنسان في العراق ليست قادرة على التحرك بمرونة وحرية تامة، على الرغم من أن القانون العراقي يضمن لها حرية التحرك، ولكن استجابة الجهات الأمنية العراقية ليست بالمستوى المطلوب، وتحديداً عندما تتعلق القضية بالإرهاب» .

"البياتي" لا يخفي خيبة أمله من استمرار الانتهاكات، ويؤكد أن «مفوضية حقوق الإنسان لم تر، حتى الآن، اي سعي من #الحكومة_العراقية لمحاسبة الجهات، التي قامت بالتعذيب وانتهاك حقوق السجناء، خلال فترة التحقيق. وبحسب اعتقادي فإن هذا الأمر يعود لعدم وجود مبادئ حقيقية للمؤسسات الأمنية العراقية، وغياب الشفافية فيها، وعدم تقبّلها لفتح أبوابها للجهات الرقابية، التي توفر ضمانات حقوق الإنسان» .

ويشرح المسؤول في المفوضية تصوراته لوقف الانتهاكات المستمرة: «يجب أن يتم التعاون مع منظمات المجتمع المدني، ومفوضية حقوق الإنسان في العراق، بحسب القانون، لمراقبة طريقة العمل في السجون والمؤسسات الأمنية، فضلاً عن ضرورة تشريع كثير من القوانين، التي تحفظ للإنسان حقوقه، وحصر أوامر الاعتقال بيد القضاء، والالتزام بتوقيتات احتجاز المتهم، لحين محاكمته أو إخلاء سبيله، وعدم المماطلة مهما كانت الأسباب» .

# الأقتصاص من سراق المال العام واجب وطني

## عبد الحليم الرهيمي

لعل من المدهش و المثير للغضب أن ينبري بعض السياسيين - بين حين و آخر- للدفاع موارية هي أقرب للصراحة، عمن سرقوا المال العام العائد للشعب العراقي سواء بالعقود أو النهب المباشر أو عبر غسيل الأموال أو مختلف طرق الاحتيال و التزوير .

وتمكنت السلطات المعنية من إحالتهم الى القضاء الذي حكم بأيداعهم في السجن و استرجاع ما سرقوا الى خزينة الدولة سواء كانت خاوية أم(ممتلئة)! . أما إحدى الذرائع للعفو عن هؤلاء و إخراجهم من السجون فهي اشتراط استرجاع ما سرقوه الى الخزينة لاسيما وإن العراق يمر الآن بأزمة مالية خانقة !.

هذه الدعوة التي تبدو ساذجة ودفاع غير موفق عن اللصوص وسرّاق المال العام تتجاهل أن حكم القضاء بحبسهم قضى أيضاً بأسترجاع ما سرقوه مع تنفيذ حكم البقاء في السجون،هذا إذا اعترفوا حقاً بمقدار الأموال التي سرقوها و إعادتها الى الخزينة،ذلك إن العقوبة أو الاقتصاص من السارق أو القاتل أو المعتدي لا تقتصر على استرجاع ما سرق أو الاعتذار عن الجريمة إنما تستوجب أيضاً دفع ثمن لذلك وفي مقدمته إعلام قرار القضاء الى الرأي العام للتقليل من شأن من ارتكب الخطأ أو الجريمة ولكي يكون عِبرةً للأخرين و إخافتهم كي لا يرتكبوا الأفعال ذاتها وبما يقلل من القيام بمثلها ويحقق التوازن و الاطمئنان لدى أفراد المجتمع ، وإذا كان القول المأثور إن من أمّن العقوبة أساء الأدب ، هي دعوة صريحة للاقتصاص ممن يسيء الأدب ويعتدي أو يتجاوز على الآخرين، أفراداً أو مؤسسات .

فقد اهتمت المجتمعات البشرية و الأديان بأقرار التشريعات التي تعاقب و تقتص ممن يخالفها ومنها القتل و السرقة والاعتداء على الآخرين ، لقد أولى الإسلام اهتماماً كبيراً للتشريع لمعاقبة و اقتصاص من يخرج على تلك التشريعات، لأن العقوبة لمن يرتكبها تحقق الأمان و الاستقرار و ديمومة الحياة للمجتمع و أفراده . فقد جاء في الآية الكريمة من سورة البقرة القول الصريح (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب - الآية ١٥٩) ، ويذهب معظم المفسرين وفي مقدمتهم الطباطبائي في (ميزانه) أن (المصلحة العامة قائمة على الاقتصاص فالحياة لا يضمنها إلا الاقتصاص دون العفو و الدّية ، ولا كل شيء مما عداها) ويذهب مفسرون آخرون الى القول بأن الخوف من العقوبة هو الذي يصنع التوازن في المجتمع و أفراده، وأن الذي يجترأ على حقوق الناس يجترأ أيضاً على حقوق الله، وإن انزال القصاص و إشهاره يردع الآخرين من القيام به .. فمن أين جاء الداعون للعفو عن المدانين بسرقة المال العام إذا ما أعادوه الى الخزينة، وهل حقاً يمكن تحقيق ذلك أم هو ذريعة للدفاع عن اللصوص وتخليصهم من القصاص ؟ !

# من ينقذ نينوى وأهلها ؟

## سامي الزبيدي

نعم لقد تحررت نينوى من دواعش التكفير والقتل والإجرام لكنها سقطت بأيدي دواعش السياسة ومافيات الجريمة والسرقات والإتاوات , صحيح ان دواعش السياسة لم يقطعوا رقاب أهل نينوى بالسكاكين كما كانت تفعل داعش لكنهم قطعوا أرزاقهم وسبل معيشتهم والمثل يقول قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق وهذا معناه ان دواعش السياسة والمافيات اشد وطأة من دواعش التكفير على أهل نينوى الذين لاقوا من الماسي والكوارث مالم يلاقه سكان أية محافظة أخرى من تلك التي سيطرت عليها عصابات داعش فشهداء نينوى الذين سقطوا على أيادي الدواعش أكثر من شهداء باقي المحافظات التي استباحها مغول القرن الحادي والعشرين والجرحى والمعاقين أكثر كذلك وحجم التدمير الذي لحق بالبنى التحتية للمحافظة وبدور وممتلكات المواطنين أكبر من أية محافظة أخرى دنسها الدواعش وجرائم الدواعش في سنجار والحمدانية والمناطق الأخرى للمسيحيين والشبك وأبناء المحافظة من كل الأديان والقوميات والطوائف فاقت كل التصورات وأعداد النازحين والمشردين والمهجرين من أبناء المحافظة أكبر من أعداد المحافظات التي ابتلت بداعش, وبعد ان تم تحرير المحافظة من قبل قواتنا المسلحة الظافرة لحقت بالمدينة خسائر بشرية ومادية أخرى كبيرة لان الدواعش استقتلوا في الدفاع عن عاصمة دولتهم كما أسموها لكنهم انهاروا أمام ضربات أبناء الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب الأبطال, واستبشر أهالي نينوى ومعهم كل العراقيين خيرا بعد ان تحررت أم الربيعين لكن وللأسف الشديد فما ان بدأت الحياة تدب في إحياء المدينة مع عودة أعداد كبيرة من أهلها النازحين رغم تدمير منازلهم وممتلكاتهم حتى بدأت بعض الجهات المتنفذة والمحسوبة على جهات سياسية فاعلة وبعض الفصائل المسلحة المنضوية تحت الحشد الشعبي تمارس أفعالاً أشد وطأةً على أهل المدينة من أفعال داعش فقد عادت عمليات الاغتيال والخطف والاعتقال التعسفي بحجة التعاون مع داعش ومساومة أهالي المعتقلين بمبالغ كبيرة وبالدولار لإطلاق سراحهم كما شهدت المحافظة عمليات سرقة للمباني الحكومية ولمنازل المواطنين المهجرين وعادت عمليات فرض الإتاوات على التجار وأصحاب المعامل والشركات والمقاولين وحتى أصحاب المحلات الصغيرة والبسطيات والمزارعين وغيرهم كتلك التي كانت تمارسها قيادة عمليات نينوى قبل سقوط المدينة بيد داعش والتي كانت احد أهم أسباب سقوطها يضاف إليها هذه الأيام عمليات الاستحواذ والسيطرة على الأراضي المميزة ودور المواطنين المهجرين والمسيحيين منهم بالذات في الأحياء الراقية من الموصل مركز المحافظة وحتى على أراضي الدولة وممتلكاتها ناهيك عن الأملاك العائدة للوقف السني وسرقة الأموال المخصصة لأعمار المدينة وللنازحين ولا زالت هذه الأعمال في تصاعد مستمر ولن تتوقف رغم مناشدات أعيان نينوى ووجهائها وشيوخ عشائرها للحكومات المتعاقبة ولمرات عديدة عبر وسائل الإعلام أو من خلال اللقاءات مع مسؤولي الحكومة المحلية في نينوى أو من خلال مقابلات أعداد من وجهاء المدينة لرئيس الوزراء الكاضمي لكن دون جدوى ودون أية إجراءات حكومية رادعة لمن يمارس هذه الأعمال نهاراً جهاراً دون خوف أو وجل .

وللأسف الشديد فان استمرار مثل هذه الممارسات قد تعيد نينوى الى المربع الأول كما يقول البعض أي الى ما قبل سيطرة داعش على المحافظة بعد ان خاصم أهل نينوى قوات الجيش والقوات الأمنية التي من المفروض وجدت لحمايتهم وحماية ممتلكاتهم لا لسرقتهم وإذلالهم بممارسات طائفية لم تعرفها القوات المسلحة من قبل و بعيدة عن سياقات وأدوار ومهام هذه القوات مارستها وفرضتها عليهم قيادة قوات نينوى وتشكيلاتها فقد عانى أهالنا في نينوى قبل احتلالها من داعش ويلات وماسي وممارسات عدائية وطائفية وفرض إتاوات واعتقالات تعسفية للحصول على الأموال مقابل إطلاق سراح من يدفع الورق الأخضر ومن لا يدفع فمصيره النسيان في أقبية الظلام وكانت تلك الممارسات التعسفية إحدى أهم أسباب سقوط المدينة بيد داعش بالكيفية والسرعة التي سقطت فيها وها هي تلك الممارسات تعود ثانية وبأساليب جديدة وطرق ممنهجة أوسع وأبشع وأشرس وأكثر إيلاماً على أهل نينوى قبل سقوطها بيد داعش ومن المؤسف إنها تنفذ من قبل ساسة الفساد والسرقات وحرصا مني ومن كل أبناء نينوى المحبين لمدينتهم ووطنهم والتواقين لبناء مدينتهم واعادتها الى سابق عهدها الزاهر والى حضن الوطن نناشد رئيس الوزراء القائد العام للوات المسلحة السيد الكاظمي للتدخل بسرعة وبقوة لإنقاذ نينوى وأهلها من حيف وظلم وجور وإجرام وسرقات حيتان الفساد وسراق العقارات العامة والخاصة وسماسرة الصفقات ومثيري الفتن الطائفية قبل فوات الأوان .

# إمّا .. أو

## عبد الستار رمضان

المطلوب إمّا تعديل قانون المحكمة الاتحادية العليا أو تشريع قانون جديد لها .

كلما اقتربنا من موعد الانتخابات المبكرة المقرر اجراؤها في حزيران من هذا العام٢٠٢١ أو لو تم تأجيلها الى موعد آخر، أو حتى لو وصلنا الى موعد اجراء الانتخابات المقررة في نهاية دورة مجلس النواب العراقي في عام ٢٠٢٢ فان المطلوب الآن وبشكل سريع لايقبل التأجيل اعادة الروح الى المحكمة الاتحادية العليا التي تعطلت اعمالها ومضى حوالي عام كامل على توقف اعمالها بعد اختلال النصاب القانوني لانعقادها بسبب وفاة وتقاعد اثنين من اعضائها .

### ضرورة محكمة

ولسنا بصدد بيان اهمية وضرورة وجود المحكمة الاتحادية العليا التي أحدث تعطيلها فراغاً تشريعياً بل وحتى فراغاً دستورياً يكاد يعصف بالنظام الدستوري والقانوني للعراق حيث اصبحت القوانين والقرارات التي تصدرها مختلف السلطات بدون حق الطعن المقرر لكل ذي مصلحة في دستوريتها او شرعيتها مما يخل باسس واركان النظام السياسي في العراق .

فالمطلوب اليوم إمّا تعديل جزء من المادة ٣ من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ التي قررت المحكمة الاتحادية العليا عدم دستوريتها بالقرارالصادربتاريخ ٢٠١٩/٥/٢١ بالعدد٣٨/ اتحادية/ ٢٠١٩وكذلك القرار رقم ١٩/ اتحادية/٢٠١٧ في ٢٠١٧/٤/١١ الذي قضى بعدم دستورية المادة ٣/ ثالثاً من قانون مجلس القضاء الاعلى رقم ٤٥لسنة ٢٠١٧الذي كان يعطي مجلس القضاء الاعلى حق ترشيح رئيس واعضاء المحكمة الاتحادية .

### تعويض مادة

علما ان هذا التعديل لجزء من المادة٣ يمكن ان يكون باعطاء حق ترشيح اعضاء المحكمة الاتحادية لكلا الجهتين مجلس القضاء الاعلى والمحكمة الاتحادية حسما للخلاف والجدال بينهما ، وهو لا يتطلب الا الاغلبية البسيطة اي ٨٣ نائباً باعتبار ان النصاب القانوني لعقد جلسة مجلس النواب يستلزم١٦٥ عضوا من اصلنائبا ٣٢٩ هم اعضاء مجلس النواب .

بينما تشريع قانون جديد للمحكمة يتطلب موافقة ٢٢٠ نائبا، لانه يتطلب اغلبية الثلثين من عدد اعضاء مجلس النواب ، وهو امر صعب ان لم يكن مستحيلاً في هذه الظروف وهذا الوقت القصير بالذات نظرا لوجود العديد من النقاط الخلافية حول هذا القانون، الذي تعددت مشاريع القوانين بتعدد الجهات التي تقدمت بمشروع له، وظل من القوانين الخلافية في دورات مجلس النواب الماضية .

حيث تتركز هذه الخلافات حول تشكيل هذه المحكمة، وكيفية وآلية التصويت فيها، وماهو المقصود بفقهاء الشريعة والقانون وعدد اعضاء هذه المحكمة ونسبة الفقهاء فيها، وهذه الخلافات يصعب التوافق او الاتفاق بين الكتل السياسية التي تريد كل منها ما يتوافق مع مصلحتها، وهو ما يجعلنا نكرر إمّا تعديل قانون المحكمة الاتحادية العليا أو تشريع قانون جديد لها .

# عقد سياسي أم اجتماعي جديد في العراق ؟ قول جميل بحاجة للتطبيق

د. أحمد عبد الرزاق شكارة

مع مقتبل العام الجديد ٢٠٢١ نقلت الأنباء عن عزم فخامة رئيس الجمهورية العراقية السيد برهم صالح على تحقيق إنجازات حقيقية للعراق من خلال تأسيس عقد سياسي جديد ، إذ أكد فخامته على «أن الاصلاحات لن تتحقق من دون معالجة مكامن الخلل» مضيفاً الاهمية المتصاعدة ل»الحاجة لعقد سياسي جديد يمكن العراقيين من بناء دولة بسيادة كاملة» .

إن جوهر فكرة العقد الاجتماعي في بناء الدول وردت مفاهيمها المختلفة والجدلية خلال مرحلة القرنين السابع عشر والثامن عشر حيث دعى إليها فقهاء العقد المميزين (ابرزهم هوبز ، لوك وروسو) . من هنا أهمية فكرة تأسيس الدولة في إطار يتوافق مع إنطلاق موجة الحريات مصحوبة بمنظومة حقوق وإلتزامات قانونية – دستورية متبادلة بين الحكام والمحكومين هدفها النهائي في الحالة العراقية خدمة العراق وشعبه من خلال توفير كل أنواع الدعم والحماية إتساقاً مع تطبيق أهداف وطنية سامية مقرونة بسيادة عدالة إجتماعية – إقتصادية وتنمية إنسانية شاملة .

تحديات غاية في الصعوبة والتعقيد في بلد يمارس الديمقراطية بشكل جنيني أكثر منه موضوعي ، صحيح إن العملية السياسية الديمقراطية في العراق بدأت خطواتها الأولى منذ العهد الملكي بجهود سياسية متواضعة ، إلا أنها تركت إرثاً مقبولاً نسبياً . علماً بإن حالة النضج الديمقراطي الحضاري منذ تأسيس الدولة العراقية في ١٩٢١ وحتى الآن لم تزل تسير بخطى وئيدة بعيدة عن إحداث تراكم أساسي يؤسس لخلق تراث سياسي – مدني مناسب يوفر بدوره فرصاً مهمة إذن لخلق تقاليد دستورية متينة تتجاوز أهمية صندوق اقتراع وتبديل الوجوه خاصة التي فشلت في إدارة الحكم .

ما مطلوب إذن إعمال تغييرات جوهرية تستقرئ التحديات المستقبلية في ظل النظام السياسي الذي يعتمد الحكم الرشيد وفي إطارمن السياسات والستراتيجيات المثمرة إنجازات يستحقها وينتظرها العراق والعراقيين . إن الاهتمام بالشأن الديمقراطي شكلا ومضمونا يعد توجه حضاريا عقلانيا لتحقيق التقدم وحل المشكلات والازمات بشكل مدني وسلمي مستدام نسبيا خاصة في المرحلة الانتقالية التي يتوقع أن يلتزم بالأعداد وتنفيذ الانتخابات في ال٦ من حزيران القادم . من هنا، نؤمل أن يتجه عراق الغد إلى تشكيل صورة وطنية جميلة يتحلى من خلالها نظامه السياسي الجديد بمؤسسات مدنية- ديمقراطية رصينة تنتشل شعبه من حالة عدم الأمن والأمان ، العوز ، الفقر ، الجهل والمرض أو الاوبئة وعلى رأسها كورونا- ١٩ مع كل النسخ المستحدثة منه .

عقد إجتماعي دعا في فكرته الأولية لإنتقال الجماعة الانسانية من حالة الطبيعة في ظل مايعرف بالقانون الطبيعي تمهيداً لدخولها في مرحلة «الجماعة السياسية» التي إستقر رأيها وفقا لرأي الفقيه الدستوري الدكتور إبراهيم درويش على «إنشاء مجتمع سياسي» . بأختصار دولة مدنية تؤسس لحقوق وواجبات المواطنة الحقة لاحقا بعناصرها المعروفة (الشعب ، الارض ، الحكومة والسيادة) معنية أساساً بإحتكار مطلق لشرعية ومشروعية القوة بمعناها الشامل. اي لا معنى ولا مكان ابدا لوجود فرق من المليشيات المتطرفة أو التي تحمل أيدولوجيات لا تتفق مع بناء عراق حديث نظراً لكونها أيضاً تعمل خارج إرادة وأختصاص السلطة القائمة دستورياً- قانونياً إضافة لكونها تحمل سلاحاً منفلتاً خارج منظومة السلاح الوطني المعهودة .

لعل أول أنطباع للمتابع الحثيث لإوضاع العراق القلقة والمتوترة أمنياً - سياسياً - اقتصادياً وإجتماعياً بل وجيوسياسياً يرى أن مسارات تشكل وتبلور عقد سياسي جديد محفوفة بمخاطر متجددة للتوتر والعنف أوعدم الامن والامان معها يستشعر المواطن العراقي «دع عنك النخب والمسؤولين عن إدارة وحوكمة الشان العراقي» الضرورة العاجلة لترجمة الاقوال الجميلة حول بلورة فكرة عقد سياسي جديد قائم على التوافقات السياسية المجدية إلى أفعال ثابتة مستدامة على الارض . إن مسيرة ال١٧ عاما منذ ٢٠٠٣ لم تؤتِ أكلها من ثمار ناضجة دانية القطوف تلبي إحتياجات الشعب العراقي الأساسية في كافة المجالات ومنها الامنية – العسكرية، الاقتصادية – المجتمعية والمهنية – الخدمية ، هذا عدا عن تداعياتها السلبية بل وإنعكاساتها الخطيرةعلى مسار بناء وتنمية دولة بسيادة كاملة تمكن البلاد من إحكام السيادة الوطنية على كامل التراب الوطني بعيداً عن تفعيل قوى اللادولة العنفية Non – State Violent Actors كيلا لايسمح لها بالهيمنة حتى ولو جزئياً على الشأن السياسي - الأمني العراقي ما قد يوفر مجالاً لتدخلات داخلية أو خارجية غير مشروعة بل وغير مرحب بها أصلاً مضرة بمصلحة العراق. الامر الذي يتطلب بلورة تخطيط وطني أستراتيجي شامل بالاتساق مع إطلاق مبادرات رائدة لتعبئة الجهود المادية والبشرية المتخصصة على مختلف الصعد الحكومية وغير الحكومية (منظمات وإتحادات وجمعيات للخدمة والنفع العام) بهدف بناء عراق قوى متمكن وذا سيادة يتعامل بجد ومسؤولية مع مشكلات وأزمات محيطه الداخلي والخارجي. من هنا، تاتي أهمية قول متابعة ما قال به السيد رئيس الجمهورية العراقية الذي نتأمل أن يترجم عملا ، نقتبس مما أشار إليه: «العراق المستقل ذو السيادة الكاملة هو قرار وإرادة تلتزم بمرجعية الدولة والدستور ، وهو ركن أساسي لمنظومة أقليمية قائمة على أحترام حق الشعوب ونبذ الصراعات ولايمكن القبول بإن يكون البلد ساحة لصراع الاخرين أو منطلقا للعدوان على أحد». ضمن هذا السياق لابد لمن هم في قمة هرم السلطة في العراق أي الرئاسات الثلاث (تنفيذية – تشريعية – قضائية) إضافة للسلطة الرابعة الإعلامية أن يعمدوا من واقع المسؤولية القيمية - الأخلاقية والوطنية لكشف مكامن الخلل البنيوي في مؤسسات الدولة على صعيد السياستين الداخلية والخارجية محاسبة كل مستبد ، مقصر ، وفاسد أو مفسد. تقاليد دستورية متطلبة تؤسس فعليا لنظام سياسي شرعي عادل جديد يهتم بإعمال التنمية الانسانية المستدامة بعيدا عن كل أشكال وصور المحاصصة «الطائفية – العرقية- القبلية- الجهوية» و بعيدا جدا عن العنف الممتزج بمظاهر الفساد المنطلق من قوى اللادولة العنفيةActors Non-State Violent أو قوى سياسية اثبتت فشلها في إدارة شؤون البلاد والعباد . لاشك أن حماية حقوق وواجبات الإنسان بصورة متلازمة مع شروط العقد الاجتماعي – السياسي الجديد تعدعناوين كبيرة وتفصيلية لمهام حيوية متوقعة تحتاج إحكام وأنفاذ القوة الذكية في مجالات حيوية اقتصادياً – إجتماعياً – ثقافياً وإعلامياً وأمنياً . ضمن هذا السياق يأتي تحذير معالي السيد وزير الدفاع العراقي جمعة عناد « من مغبة إندلاع حرب أهلية في البلاد ، التي مزقتها الحروب في العقود الاخيرة». حقا ليس بالمستغرب إطلاق تصريح كهذا طالما تردد في مراحل سابقة حيث أن قوى اللادولة تستمر بنشاطاتها العنفية بعيدا عن المجال الشرعي للدولة التي يفترض أن تحتكر بسرعة لافتة ومنظمة القوة الشرعية للدولة بشكلها الخشن Hard Power والناعم Soft معا .

ضمن هذا السياق يأتي تصريح مكمل لرئيس الجمهورية ينبه ل» تحديات جسيمة وإستحقاقات أبرزها الانتخابات المبكرة النزيهة بعيدا عن التزوير أو التلاعب بإرادة العراقيين في إختيار ممثليهم والشروع في الاصلاحات وتعزيز الاجهزة الامنية وضبط السلاح المنفلت». من هنا أهمية توفير بيئة آمنة للتعامل مع تحديات حقيقية ترتبط ببناء العراق الحديث المواكب للتطورات السياسية – المدنية – الديمقراطية - الأمنية في ظل إحترام لقيم إنسانية – أخلاقية - ديمقراطية يجب أن تسود كافة المؤسسات والإدارات ما يمكن في النهاية من الإعلاء من هيبة العراق في المجتمع الدولي ،إن تواتر أزمة الثقة Trust Crisis بين صناع القرار والشعب لن تحل دون تحلي «أهل العقد والحل من أحزاب وتكتلات سياسية» بمسؤوليات بناء مؤسسات رصينة للدولة في ظل ممارسة القوة الذكية Smart Power التي يفترض أن تحسن مستقبلاً من مستويات الأداء في ظل «الحكم الرشيد» Good Governance ما يسمح بالتكييف الناجح في إدارة ومعالجة الازمات القائمة المتسارعة وغير المتيقن من تداعياتها أو آثارها على مستقبل ووحدة البلاد . من هنا حقا ، أهمية أنطلاق عقد سياسي فاعل ومؤثر يحفظ للعراق وحدته الوطنية ويبعده عن كل مخاطر التهديدات الداخلية والخارجية التي تضعف الدولة وتجعلها في موقع التابع لدول أخرى أكثر تقدما أو أكثر تاثيراً اقتصادياً- مالياً- سياسياً أو قد تمتلك مصادر حيوية مهمة يحتاجها العراق من أمثلة ذلك ، طاقة الغاز التي يستوردها العراق من الجارة إيران وتلبي مايقارب من ثلث إحتياجات الكهرباء. موضوع لايمكن التعويل عليه مستقبلاً خاصة إذا قررت الإدارة الاميركية أن تنهي كلياً فترات السماح للعراق بأستيراد الطاقة الكهربائية من إيران في الربيع القادم . كذا وعلى ذات المنوال مسألة استيراد البضائع والسلع الخارجية بصورة لاتعزز بناء سياسات للاكتفاء الذاتي ولا تحقق مجتمع التنمية الاقتصادية – الاجتماعية-الانسانية المستدامة معطيات تستدعي تاسيس شبكة علاقات منتظمة مخطط لها جيدا لتكامل مشروعات مثمرة للتنمية الانسانية الشاملة بين القطاعين العام والخاص أو القطاع المشترك .

مع متابعات حثيثة ومشجعة للأدوار الإيجابية لشرائح نخبوية ثقافية وإعلامية تهدف للارتقاء بالعراق مدنياً وحضارياً. من منظور أنطونيو غوتيرس الامين العام للأمم المتحدة أن برامج التنمية المستدامة يفترض أن تهدف إلى بلورة صيغة مقبولة منعشة إستثمارياً للتنمية الإنسانية المستدامة التي تغطي موضوعات وقضايا إنسانية متنوعة منها مايخص إحكام العدل الاجتماعي وتقليص الفجوة الاقتصادية بين من يملكون ولايملكون ، معالجة أزمة الفقر العالمية، و أزمة التغير المناخي الذي يهدد بقاء البشرية كما هو شأن مخاطر إنتشار كورونا بنسخها المتعددة عالمياً وإقليمياً والعراق من ضمنها . لعل تحقق مطالب ثورة الشباب التشريني للعام ٢٠١٩ و٢٠٢٠ تعد اللبنة الأساسية لبناء منظومة مؤسسية عراقية جديدة تقارب أهتماماتها مع ما يحدث عالميا من تطورات علمية – تقنية متسارعة جداً من جهة وتواكب احتياجات الشعب بخاصة الفئات الأقل حظاً من المجتمع العراقي التي إتسعت مساحة معاناتها بصورة غير مسبوقة حتى وصل الفقر إلى ما يتجاوز ربع إلى ثلث مجمل عدد سكان العراق بضمنه ما تعرف ب»الطبقة الوسطى» التي إنحدرت قيمتها»المادية والمعنوي « كثيراً من جهة أخرى . علماً بإن مشاركة الشباب والشابات - الذين يشكلون جزءاً لايستهان به من مجمل القوى الشعبية - في رسم إحداثيات الخريطة الذهنية الجديدة ترتبط بأهداف ٢٠٣٠ في العيش بكرامة ورخاء تعد من الأولويات التي تتسق نسبياً مع أولوية تحقيق الأمن بكل صوره ، أنواعه وأشكاله وتداعياته . .

أخيرا نتفق مع ما تطرق إليه الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيرس حول ضرورة إعتماد مفهوم متسع الأبعاد للتنمية الإنسانية المستدامة يغطي أدواراً متنوعة للشباب وللشابات منها مثلاً : تمكين المرأة وتمتعها بفرص متكافئة تضفي مساواة في العمل والإنجاز دون تمييز مع أقرانها من الرجال ضمن إطار أجندة زمنية توصلنا بسلام وأمن وإزدهار إلى عام ٢٠٣٠ . مسؤولية لابد أن يكون للعراق وللعراقيين فيها دور رائد منتج ومبدع .

# مستقبل التعليم ومستقبل الأجيال

صلاح النعيمي

هل يحق لنا أن نتساءل .. كيف ستحقق الجامعات العراقية أدنى مستويات الجودة المطلوبة وقد صارت القرارات تصدر من أعلى .. وكيف يمكن سلب صلاحيات الوزارة و السادة رؤساء الجامعات بهذه الطرائق غير المباشرة ، سيما أن مقاعد الدراسات العليا ينبغي أن تحددها الأقسام العلمية ، أعتمادا" على طاقاتها الاستيعابية وامكاناتها المتاحة من الأساتذة والقاعات الدراسية والأجهزة والمعدات المطلوبة ؟

هنالك مواضيع ينبغي أن لا تكون مثار مداخلات من قبل الجهات التشريعية أو الحكومية (لكونها تقع ضمن اختصاصات مؤسسات علمية يفترض أنها هي التي تقود العملية التعليمية في المجتمع (وبالأمكان مراقبة أداءها وليس فرض القرارات عليها من أعلى ، كما يحصل في العراق منذ سنوات) .

التعليم مسؤولية وطنية وهي الأكثر أهمية الى جانب مسؤوليتا الأمن والاقتصاد الوطنيتين .. الموضوع يرتبط بمستوى ونوعية اعداد القيادات الشابة في المجتمع، ومثل هذه الأمور يجري بناءها وفقا" لاستراتيجات واضحة محددة الملامح وليس على أساس مراعاة ظروف طارئة أو تحقيقا" للاستجابة للضغوط المجتمعية .. أتمنى أن تعطى الفرصة لقيادات التعليم إن تحدد مسارات المستقبل وعلى المجتمع والسادة السياسيين أن يقدموا ما يساعد وما يساند ، لكي نحافظ على مستوى مقبول يتيح لأجيال المستقبل أن تسهم في تعزيز الاعتبارات الوطنية .

كيف يمكن إن نتحدث عن جودة التعليم وعن الدخول في التصنيفات العالمية؟ وكثير من قرارات التعليم واجراءاته تتلاحق بفعل مداخلات متعددة الاتجاهات ، لفسح المجال أمام طاقات مرتبكة ( الراسبون والمرقنة قيودهم لحالات تتجاوز العقل والمنطق ) وكيف سنضمن حملة شهادات عليا تخرج أعدادهم عن الحسابات المنطقية وأبسط المعايير العلمية والتخصصية ؟؟

المستقبل ينذر بأخطاء جسيمة ستواجه التعليم العالي في العراق ، مثلما نواجه منذ سنوات ، مشاكل الفائضين في الجهاز الحكومي واصطفافات لآلاف الخريجين وحملة الشهادات العليا الذين تعلو أصواتهم في الساحات العامة (بلا حلول ممكنة) ..

أتمنى أن لانفكر في يومنا وأن نهتم بما سنواجه في سنوات لاحقة .. والله من وراء المقاصد .

# مكافحة الفساد الوظيفي

عدي سمير حليم الحساني

الفساد الوظيفي ظاهرة قديمة في فحواها، حديثة في أساليبها، وهي ظاهرة عالميَّة شديدة الانتشار ومتجذرة واتخذت أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل عديدة ومختلفة التمايز، وقد تختلف من مجتمعٍ إلى آخر من خلال تعدد أساليبها وتنوع البيئة الوطنيَّة وقد تتخذ أشكالاً مختلفة، منها الإداري، والمالي، والسياسي، والاجتماعي، والقانوني، والاقتصادي ، والأمني .

وذلك كونه يصيب الجهاز الإداري بالشلل، ويجعله غير قادر على أداء المهام والواجبات التي نشأ من أجلها.

ونظراً للآثار المدمِّرة التي تترتب عن الفساد الإداري وخاصة في نطاق الوظيفة العامَّة وبالشكل الذي ينعكس على الإدارة والمواطن من خلال الخدمة المقدمة له من الدائرة المختصة والتي تلقي بظلالها على الواقع الخدمي للفرد، لا بل تتعداها أيضاً الى الضرر بجميع نواحي الحياة الأخرى .

وقد تعددت أسباب انتشار ظاهرة الفساد الوظيفي فبعضها يرجع إلى سيطرة الأجهزة الإداريَّة على مختلف الأنشطة الاقتصاديَّة، والبعض يرجع إلى سوء التنظيم الإداري والروتين المعقد في الإجراءات الإداريَّة وعدم استحداث إجراءات مبسطة في دوائر الدولة واتباع المركزيَّة الإداريَّة، أو سوء اختيار الأشخاص المناسبين لإشغال المناصب القياديَّة، ما يؤدي الى خشية هؤلاء على مناصبهم مما يدفعهم لاختيار معاونيهم ونوابهم ممن هم على شاكلتهم للسيطرة عليهم، وهذا حتماً سيدفع هؤلاء الى جلب موظفين ممن هم بمستوى تفكيرهم، ما يؤدي الى الجهل أو التقصير في تنفيذ القوانين والأنظمة الوظيفيَّة والعمل بالكيفيَّة وفقاً للصلاحيات الوظيفيَّة الواسعة، المخولة لهم، وهذا كله على حساب المصلحة العامَّة .

وهذا سيؤدي حتماً الى ضعف وسائل الرقابة والمحاسبة، التي تُطبق على الموظفين، بدافع المجاملات أو المقابل المادي، ويكفي العلم بأنَّ غالبية التشريعات تمنح الرئيس الإداري الأعلى سلطة إحالة المخالف إلى التحقيق، فضلاً عن سلطة حفظ التحقيق، وسلطة توقيع العقوبة الذي لا يتناسب مع المخالفة أو الجرم الإداري، بسبب مبدأ المشروعيَّة الإداريَّة «لا عقاب إدارياً من دون نص» .

وهذا حتماً سيؤدي الى رفع تقارير مغالطة للحقيقة الى المافوق أو حتى عدم تزويدها بتلك التقارير أصلاً لتفادي أي إصلاح مستقبلي. لذلك يستوجب إسناد الوظائف الحكوميَّة الى ذوي الاختصاص ممن تتوافق مؤهلاتهم وخبراتهم مع الأعمال المناطة بهم والتي ستسهم إلى حدٍ كبير على إنجاح الأجهزة الإداريَّة في الدولة، والحد من الفساد الإداري بشكلٍ تدريجي وانحدار أخلاقيات الوظيفة العامَّة، ويؤدي بالتالي إلى تحويل عمليات التخطيط بمجملها إلى عمليات هلاميَّة وشكليَّة لا قيمة لها، ويجعل عمليَّة التنمية الإداريَّة برمتها صوريَّة وبلا مضمون، كما ويسهم إلى حدٍ كبير بمقاومة أي إصلاح تشريعي أو مؤسسي للجهاز الإداري، أملاً في بقاء المنافذ التي يتسلل منها مفتوحة، وذلك من خلال قيام الفاسدين في تلك الأجهزة بإبقاء جهود التنظيم والإصلاح الإداري حبيسة الأدراج وحبراً على ورق. كونه سيُحرف بمقاصد القرارات الإدارية مبتعداً بها عن المصلحة العامَّة، لتحقيق مكاسب شخصيَّة، وهذا ما يسمى بـ «الانحراف الوظيفي في استخدام السلطة»، وهو وجه من أوجه الفساد الوظيفي، وتقع على من يرتكبها عقوبة منصوص عليها في قانون العقوبات .

ونرى أنَّ هناك تحركاً دائماً من قبل السلطتين التشريعيَّة والتنفيذيَّة والقضائيَّة للسعي الدائم من أجل مكافحة الفساد الوظيفي بجميع أشكاله وأساليبه .

لذلك نجد اليوم تشكيل لجنة دائميَّة للتحقيق في قضايا الفساد والجرائم المهمة وذات صلاحيات واسعة ، وهذا ضمن التوجه الحكومي الذي يقوده السيد رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة السيد مصطفى الكاظمي في مكافحة الفساد الإداري والمالي .

وأصبحت هناك ثورة إداريَّة يقودها السيد وزير الداخلية عثمان الغانمي من خلال التوجه الإداري في الاستفادة من حملة الشهادات العليا في ممارسة اختصاصاتهم الوظيفيَّة في مفاصل الوزارة كافة وفقاً لمبدأ النزاهة والمهنيَّة، وكان لكلمة سيادته في مؤتمر المرور «بأننا نريد أنْ تكون وزارة الداخلية بيضاء» الأثر الكبير في نفوس الخيِّرين .

# اوقفوا التشيّع والتغيير الديموغرافي في سنجار المنكوبة

بعد مرور اكثر من ٣ اعوام على تحرير سنجار التي اعتبرت (مدينة منكوبة)، لاتزال الى الان مدمرة بنسبة ٦٠-٨٠٪، وان ٩٥٪ من سكانها الاصليين يقطنون المخيمات في اقليم كوردستان ، لا يمكن نسيان كم تعرض سكانها للقتل الجماعي، منذ الساعات الاولى للاجتياح الارهابي للتنظيم الاسلامي ، مخلفا اكثر من ٦٩ مقبرة جماعية في منطقة سنجار ، ناهيك عن العدد الكبير للمفقودين من الفتيات والاطفال الايزيديين، (والذين ما زالوا في قبضة التنظيم) ، وتدمير ٦٨ موقعاً من المزارات والاديرة القديمة ، رغم مناشدات عالمية ومحلية بضرورة عودة النازحين وانصاف الناجيات الايزيديات ، وايجاد الحلول العاجلة لمعالجة القضايا الضرورية والانسانية للمواطن العراقي الايزيدي ، الذي هو في أمس الحاجة الى انقاذ شرف وحياة عائلته، والى استعادة ولو جزء بسيط من الحياة الكريمة لهم .

للاسف لقد استغلت اطراف عديدة الظروف القاهرة التي يمر بها سكان سنجار من صعوبة وعرقلة عودتهم الى ديارهم ، وقد ساعد ضعف اداء الدولة العراقية في التخطيط لإعادة البنى التحتية واعمار البيوت والخدمات الضرورية ، في ان يكون سبباً في هيمنة قوى شيعية مسلحة زمام السيطرة على منطقة سنجار وغيرها من مناطق سهل نينوى ، وبالتعاون مع قوى اقليمية لبسط نفوذها هناك .

وبدأت بعثات من العتبات المقدسة في النجف وكربلاء منذ عام ٢٠١٧ في ارسال مجموعات من رجال الدين الى المنطقة ، بحجة اعادة اعمار المراقد المدمرة على يد التنظيم الاسلامي داعش ، ومنها مراقد بعض الصحابة، ومرقد السيدة زينب بنت الامام علي بن ابي طالب (الذي لا يستند وجوده لأي مصادر او خرائط موثقة ولا اي سند تاريخي) ، شأنه كشأن الكثير من المواقع المزيفة لمراقد وهمية لا سند لها ولا تاريخ موثق يؤكدها ، معتمدون تذرعاً ، على ما تداوله البعض البسيط من اهالي المنطقة .

وقد بدأت في الفترة الاخيرة، ظاهرة ترسيخ قواعد شيعية، وشراء اراضي واملاك بمبالغ باهضة في سنجار ، وتحويل المنطقة الى مزار شيعي مزعوم للسيدة زينب الصغيرة ، بحجة مرورها في تلك المنطقة قبل اكثر من ١٣٠٠ عام ، ولا تزال المساعي جارية لتغيير جغرافية المنطقة وتشيّعها بمختلف الحجج والوسائل دون علم الحكومة المركزية او حكومة الاقليم وبحجج واهية اكل عليها الدهر وشرب .

تستفسر الامانة العامة لهيئتنا اليس تظافر الجهود والسواعد لاعادة بناء مساكن تحمي الايزيديين من ذل و وجع المخيمات ، وانصاف أهاليها الاصليين في عودتهم الى ديارهم معززين مكرمين ، هو الاجدر من اختلاق فتنة وصراعات وخلافات ضمن غبار التاريخ واوهام الطائفية ؟ ان هيئتنا تدين هذه الاعمال ونداتها يقول اوقفوا تشيع سنجار ولا تكونوا ظالمين على المستضعفين؛ فان ذلك سيسجل عليكم باكبر عار .

**الامانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق**

**١٢- كانون الثاني - ٢٠٢١**

# السلاح المنفلت بحاجة لإجماع وطني

**غيث الدباغ**

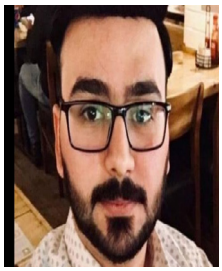

أدت التحديات والأوضاع المتأزمة الداخلية والخارجية، التي تعرض لها العراق وتدهور الوضع السياسي الى تولد حالة من عدم الاستقرار بمختلف الأوضاع العامة في البلد ، وكثرت واستمرت تداعياتها .

وقد عانى العراق كثيرا من مسألة السلاح المنفلت والسيطرة عليه وجعله بيد الدولة فقط، وسبب المعاناة هو دخول بعض العصابات الخارجة عن القانون ، التي عملت على زرع الخوف والذعر بين ابناء البلد ، فضلاً عن تدمير البنى التحتية وبالتالي دخول حركات التكفير كعصابات داعش الارهابية على الخط والتي ادى ظهورها الى تأسيس مجاميع مسلحة، تولت مهام نظيرة لمهام القوات الامنية والعسكرية الرسمية في البلد ، وسبق للمرجعية العليا في النجف الاشرف أن حذّرت ونبّهت عبر منابرها المتعددة ، انه لا بدّ من ضبط النفس وعدم المساس بأمن الدولة والعلاقات الخارجية وانزلاق البلد في العنف والفوضى، والحد من ظاهرة الاخفاق الامني المتكرر والخطير وحفظ وسلامة البعثات الدبلوماسية والعلاقات الخارجية، وعدّت كل ذلك امراً مهماً للمصلحة الوطنية العليا .

ان عملية حصر السلاح المنفلت بيد الدولة والسيطرة على الوضع الامني صارت امراً صعب المنال ما لم تتضافر جميع القوى السياسية والمدنية، وحتى العشائرية في تحقيق ذلك ، فالأمر لا يتوقف على اصدار قرار او أمر ديواني والغائه بعد برهة قصيرة، بل يجب أن تكون الحكومة صارمة ومنفذة لقانونها بتفتيش كل شبر في الاراضي العراقية ومنع تراخيص حمل السلاح لغير القوات الامنية وجعله اثناء اوقات الواجب الوظيفي فقط ، ولا يوجد اي استثناء لذلك مع متابعة التنفيذ بصرامة ومهنية ، بذلك يقضى على جميع السلاح بأنواعه ، وابقاء سلاح الدولة فقط، لذا ان مهمة الحكومة ليست بيسيرة كونها تريد الحد من ظاهرة الاخفاق الأمني وسحب السلاح المنفلت، لأنها ستواجه في الوقت نفسه سلاح العصابات والعشائر ومكاتب المنظمات والمؤسسات غير القانونية ، للحد من عشوائيتها وتنقية الجو الوطني من شرها وعبثيتها .

# إسهامات المجتمع المدني في العقد الإجتماعي

نبراس المعموري

اجمع مختلف الباحثين في مجال الفكر السياسي ، على اعتبار التجربة التاريخية التي مرت بها المجتمعات الاوربية على مدى القرنين السابع عشر والثامن عشر وما ترتب عليها من اسهامات فلاسفة عصر الأنوار في رسم افق ثقافي و فكري جديد، بانها الإطار العام الذي احتضن ظهور فرضية المجتمع المدني لأول مرة واصبح جزءاً من النظرية السياسية الغربية حول الديمقراطية ، وبهذا الصدد عرف البنك الدولي المجتمع المدني Civil Society أنه" مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين"، ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات، تضم : الجماعات المجتمعية المحلية ، والمنظمات غير الحكومية وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية ، والنقابات العمالية والمهنية، ومؤسسات العمل الخيري" أن أهم نتيجة تمخضت عن التجربة التاريخية التي مرت بها المجتمعات الاوربية ، هو ما يعرف بنظرية التعاقد ، وهي نظرية أرسى مبادئها الأولى ، مفكرون كبار، أهمهم: توماس هوبز وجون لوك في إنجلترا، وجان جاك روسو في فرنسا، وتنادي نظرية العقد الاجتماعي بالتحديد بأن الأفراد يقبلون بشكل ضمني أو صريح أن يتخلوا عن بعض حرياتهم ويخضعوا لسلطة الحاكم أو لقرار الاغلبية مقابل حماية بقية حقوقهم ، ومن ثم فإن العلاقة بين الحقوق الطبيعية والشرعية هي في العادة مبحث من مباحث نظرية العقد الاجتماعي، وقد أخذ المصطلح اسمه من كتاب العقد الاجتماعي لجان جاك روسو الذي ناقش من خلاله هذا المفهوم .

## عقد اجتماعي

لقد اسهمت نظرية العقد الاجتماعي في التأسيس لمفهوم المجتمع المدني ، من خلال التركيز على ثلاثة قيم هي :

ـ قيمة الفرد المواطن باعتبارها قيمة عليا مطلقة و مقدسة ، خاصة حق الحياة وحرمة الجسد والملكية، وحرية التفكير ـ قيمة المجتمع المتضامن الذي يتميز بقدرة أفراده على الالتزام بالمستلزمات الأخلاقية والقانونية الاساسية لتأسيس الجماعات المدنية ـ قيمة الدولة ذات السيادة والتي لا يتم بلوغها إلا إذا اعترف المجتمع بها ، واعتبر السلطة والحقوق الناتجة عنها حقوقا مشروعة و مقبولة.لقد أفضت النظرية إلى تحول الفرد إلى مواطن له حقوق وعليه واجبات في مقابل الحاكم ، وبهذا المعنى اصبح المجتمع المدني تعبيراً عن وعي الفرد بحقوقه في مواجهة السلطة، ورغم ان منظري "العقد الاجتماعي" اكدوا وبحثوا في ماهية انفصال المجتمع المدني عن الدولة ، إلا أن الفيلسوف الالماني "هيجل" انكر نظرية العقد الاجتماعي لعدم قدرة المجتمع المدني على تحقيق الفاعلية دون الدولة، وقد استفاد ماركس" بعد ذلك من فكرة "هيجل" في رؤيته للدولة معتبرا انها مرحلة وسيطة تزول باقامة النظام الشيوعي، مما يدفع إلى زوال المجتمع المدني .

الا ان بدايات القرن العشرين برز تحول جديد في مفهوم المجتمع المدني، وعاد إلى الظهور مجددا ، مع اليساري انطونيو غرامشي الذي فرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي ، من خلال تأكيده على دور «المثقف العضوي» لمحاولة فرض هيمنة المجتمع المدني في مقابل سيطرة المجتمع السياسي .

فاعتبر المجتمع المدني بنقاباته، وأحزابه ، وحتى الفاتيكان مجالاً للصراع الطبقي ، وتحقيق الاشتراكية بانهاء سيطرة الدولة - السلطة ، وانطلاقا مما سبق ولاتساع فاعلية المجتمع المدني، ولاختلاف الانظمة السياسية التي يعمل في اطارها ثقافيا، واجتماعياً، وسياسياً ، فان حركة المجتمع المدني تختلف باختلاف طبيعة النظام ، والادوار التي يطلع بها، و يمكن تقسيم ذلك إلى نمطين :

الاول : نمط يبرز في النظم الديمقراطية ، فيقوم بدور وظيفي مكمل لوظائف ومسؤوليات الدولة، وتصبح منظمات المجتمع المدني وسيط ، بين المواطن والدولة ، وهذا النمط هو تعبير عن نظرة غربية في ظل وجود مؤسسات متبلورة في المجتمع .

ثانياً : نمط يبرز في النظم الاستبدادية (النمط الغرامشوي) في اطار مقاومة حركات المجتمع المدني في أوروبا الشرقية للأنظمة الشيوعية المستبدة ، ويقوم هذا النمط على اعتبار المجتمع المدني مقاوما للتسلط .

## اداة تحليلية

ما اشرنا اليه يدلل على ان المجتمع المدني اصبح اداة تحليلية لتفسير الظواهر الاجتماعية ومن ناحية اخرى هو معيار لقياس تطور المجتمع كونه لا ينفصل عن حركة المجتمع الحديث وتطوره، وما يستجد من تطورات على علاقات أطرافه مع بعضها البعض وعلاقته بمجمله بالمجتمع السياسي، و كيفية التكيف مع المستجدات، الا ان المفهوم في السسيولوجيا السياسية اليوم يستعمل بمعان لا تتفق تماماً مع ما جاء به رواده الأوائل ، سواء رواد النظرية التعاقدية، أو "هيغل" أو "الماركسيون" .

# IRAQI DEMOCRATIC FORUM

A monthly magazine issued by the Iraqi Democratic Forum
of Human Rights Organization

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان
منظمة غير حكومية
NGO
Iraqi Forum Human Rights Organization

No. 97 Jan. 2021

العدد السابع وتسعون - كانون الثاني ٢٠٢١


# العراق .. في الزمن الجميل

سلوى زكو

هناك اجيال عاشت زمن الدولة المدنية في الخمسينات والستينات وحتى اواخر السبعينات وقبل ان تبدأ الدكتاتورية بقضم مفردات هذه الدولة وصولا الى عسكرة المجتمع والدخول في مغامرات عسكرية متتالية .

وهناك اجيال نشأت وعاشت في ظل الدكتاتورية لم تعرف معنى الدولة المدنية .

وهناك جيل جديد نشأ بعد ذلك لم يع المرحلتين ويعرفهما عن طريق السماع فقط .

اقرأ لبعض من هؤلاء واولئك نصوصا تسخر من «الحنين الى الزمن الجميل» وترى فيه غزلا مبطنا بحكم البعث ومرحلة الدكتاتورية .

نحن الذين عشنا زمن الدولة المدنية وشهدنا كيف تم القضاء عليها خطوة فخطوة لسنا من دعاة الدكتاتورية ولا نقر المقارنة المشبوهة بينها وبين ما نحن فيه .

لكنه الحنين الى كل ما يلي وسواه كثير .

- نحن الى المدن والبلدات الآمنة والعامرة بأهلها والمطرزة ببيوت الطبقة الوسطى بحدائقها المزروعة بالشجر المثمر والورد الجوري والرازقي واسيجتها المغطاة بالشبوي .

كانت هناك مساحات شاسعة تنوء بالفقر تخلو من الحدائق لكنها وبفضل نظام تعليم سليم اخرجت لنا من بين ثنايا العوز آلاف الاختصاصيين في شتى المجالات ومبدعين كبارا في الادب والفنون .

- نحن الى شارع الرشيد ومجمع دور السينما في الباب الشرقي ومسرح بغداد ومكتبة مكنزي وشارع النهر واسطوانات جقماقجي .

- نحن الى صوبة عشتار وماركة القيثارة وبطانيات فتاح باشا ومنتجات معمل ادوية سامراء ومصانع تعليب كربلاء والالبان والسجاد العراقي والصناعات الجلدية التي كانت من نوادر مصانع الجلود في العالم التي ظلت تستخدم الجلد الطبيعي في صناعاتها .

- نحن الى هيبة المعلم واستاذ الجامعة والقاضي وقانونه والطبيب والمهندس وموظف الدولة وصولا حتى شرطي المرور .

- نحن الى زمن كانت فيه الاغنية رفيقا يوميا لنا والى الحان طالب القرغولي ومحمد جواد اموري وكمال السيد واصوات حسين نعمة ورياض احمد وعفيفة اسكندر وياس خضر ويوسف عمر ومائدة نزهت وانوار عبد الوهاب وسيتا ومئات الاصوات الصادحة بالتغم العراقي .

- نحن الى شارع ابي نؤاس يوم كان مملوكا لنا بالكامل لا تحرسه حراسات ولا تقطعه حواجز .

- نحن الى الدينار العراقي يوم كان يساوي اكثر من ثلاثة دولارات مما مكن العراقيين من الانصمام الى الرحلات السياحية لزيارة شتى بلدان العالم التي كانت تنظمها شركات سياحية متخصصة .

- نحن الى نظام تعليم سليم ومجاني بالفعل لا تزدحم صفوفه بالتلاميذ ولا يجلسون فيه على الارض .

- نحن الى نوادي الجمعيات المهنية المهندسين والاقتصاديين والتشكيليين وغيرها التي كانت توفر لمرتاديها زادا ثقافيا وساعات راحة لقاء ارخص الاثمان .

كل هذا وغيره لم يكن من صنع الدكتاتورية .

افهموها ارجوكم ..

هذا هو زماننا الجميل ولا احد منا يحن الى الحروب .